السنة الخامسة - عدد 9 — 29 جمادى الآخرة 1443 (فاتح فبراير 2022)

ISSN 2657 - 2575

المملكة المغربية

النشرة الرسمية

نشرة الاتفاقيات الدولية

ثمن النسخة : 20 درهما

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك: في المغرب — ستة أشهر	في المغرب — سنة	في الخارج
النشرة العامة	250 درهما	400 درهم	فيما يخص النشرات الموجهة إلى الخارج عن الطريق العادي أو عن طريق الجو أو البريد الدولي السريع، تضاف إلى مبالغ التعريفة المنصوص عليها يمنته مصاريف الإرسال كما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.
نشرة الترجمة الرسمية	150 درهما	200 درهم	
نشرة الاتفاقيات الدولية	150 درهما	200 درهم	
نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية	250 درهما	300 درهم	
نشرة الإعلانات المتعلقة بالتحفيظ العقاري	250 درهما	300 درهم	

يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية
الرباط - شالة
الهاتف : 0537.76.50.24 - 0537.76.50.25
0537.76.54.13
الحساب رقم :
33 310 810 1014029004423101
المفتوح بالخزينة الإقليمية بالرباط
في إسم المحاسب المكلف بمداخيل
المطبعة الرسمية

تدرج في هذه النشرة نصوص الاتفاقيات الدولية الموضوعة باللغة العربية أو بلغة أجنبية عندما تقضي هذه الاتفاقيات بأن النصوص المذكورة يعتمد عليها وحدها أو عليها وعلى النص العربي معا

فهرست

صفحة

اتفاق التعاون في ميدان التكوين المهني والتشغيل بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاصو.

ظهير شريف رقم 1.09.185 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1443 (21 يناير 2022) بنشر اتفاق التعاون في ميدان التكوين المهني والتشغيل، الموقع بواغادوغو في 2 مارس 2005 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاصو 2

اتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البنين بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة.

ظهير شريف رقم 1.10.69 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1443 (21 يناير 2022) بنشر الاتفاق الموقع بكوطونو في 15 يونيو 2004 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البنين بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة 6

صفحة

اتفاق التعاون في الميدان البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

ظهير شريف رقم 1.10.137 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1443 (21 يناير 2022) بنشر اتفاق التعاون في الميدان البحري، الموقع بالرباط في 23 فبراير 2010 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو 10

اتفاق التعاون في مجالي البيئة وإعداد التراب الوطني بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية.

ظهير شريف رقم 1.10.139 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1443 (21 يناير 2022) بنشر اتفاق التعاون في مجالي البيئة وإعداد التراب الوطني، الموقع بالرباط في 17 أبريل 2007 بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية 22

اتفاق - الإطار للتعاون بين حكومة المملكة المغربية وحكومة رومانيا.

ظهير شريف رقم 1.11.58 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1443 (21 يناير 2022) بنشر الاتفاق - الإطار للتعاون، الموقع بمراكش في 7 نوفمبر 2008 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة رومانيا 29

ظهير شريف رقم 1.09.185 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1443 (21 يناير 2022) بنشر اتفاق التعاون في ميدان التكوين المهني والتشغيل، الموقع بواغادوغو في 2 مارس 2005 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاصو.

الحمد للّه وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على اتفاق التعاون في ميدان التكوين المهني والتشغيل، الموقع بواغادوغو في 2 مارس 2005 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاصو ؛

ونظرا لتبادل الإعلام باستفياء الإجراءات اللازمة للعمل بالاتفاق المذكور،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، اتفاق التعاون في ميدان التكوين المهني والتشغيل، الموقع بواغادوغو في 2 مارس 2005 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاصو.

وحرر ببوزنيقة في 18 من جمادى الآخرة 1443 (21 يناير 2022).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عزيز أخنوش.

*

* *

اتفاق للتعاون
بـــيـــــن
حكومة المملكة المغربية
و
حكومة بوركينا فاصو
في ميدان التكوين المهني والتشغيل

إن حكومة المملكة المغربية من جهة وحكومة بوركينا فاصو من جهـــة أخرى، المشار إليهما فيما بعد ب "الطرفين المتعاقدين"؛

–بهدف دعم علاقات الصداقة القائمة بين البلدين ؛
–وإذ تحدوهما الرغبة المشتركة في تنمية التعاون فـــي مجـــال التكـــوين المهني والتشغيل.

اتفقتا على المقتضيات التالية :

المادة الأولـــــــــى

يتفق الطرفان المتعاقدان على تنمية تبادل مستمر للمعلومات والتجـــارب في مجال التكوين المهني والتشغيل وتشجيع أنشطة التعاون التي من شأنها أن تمنح فرص التأهيل المهني للشباب في الوسط القروي والحضري وأن تســـاهم بذلك في محاربة الفقر.

المادة الثانـــيـــة

إن التعاون الذي يندرج في إطار هذا الاتفاق يرتكز بالأساس على :

- تبادل الخبرات في مجال التكوين المهني والتشغيل ؛
- التكوين المهني للشباب في الصناعات الجلدية وكهرباء البناء ؛
- إنعاش التشغيل الذاتي ؛
- التكوين القصير المدى بالمغرب لفائدة الأطر المكلفة بـــالتكوين المهني والتشغيل ؛
- تكوين المكونين في الصناعات الجلدية وكهرباء البناء ؛
- دعم الطاقات الاستيعابية لجهاز التكـــوين بالمكتـــب الـــوطني لإنعاش التشغيل.

المادة الثـــالثـــة

يلجأ الطرفان المتعاقدان إلى الوسائل المادية والبشرية المتوفرة بالبلدين لتنفيذ المشاريع المزمع إنجازها في إطار التعاون الثنائي والثلاثـــي والمتعـــدد الأطراف.

المادة الرابعة

يتم تفعيل هذا الاتفاق من خلال برامج تنفيذية سنوية يتم تحديدها، بصفة مشتركة، من قبل الطرفين المتعاقدين.

المادة الخامسة

من أجل تنفيذ هذا الاتفاق، يشكل الطرفان المتعاقدان لجنة تقنية يعهد لها ما يلي:

-تحضير برامج سنوية ؛
-تحديد الإجراءات التطبيقية وبشكل خاص، مصادر التمويل، المساطير...؛
-تتبع تنفيذ هذه البرامج ؛
-تقييم المنجزات.

يتم تعيين خبراء من قبل السلطات المختصة للمشاركة في أشغال هـــذه اللجنة.

المادة السادسة

باستثناء المقتضيات المخالفة التي قد يتم الاتفاق حولها بـــين الطـــرفين المتعاقدين، فإن البلد المرسل يتحمل نفقات السفر الدولي المتعلقـــة بمواطنيـــه، بينما يتحمل البلد المضيف النفقات المتعلقة بالإقامـــة والزيـــارات والتكـــوين والاتصالات الخاصة بها.

إن تحمل المصاريف المشار إليها في الفقرة الســـالفة، يـــتم فـــي إطـــار الاعتمادات المتوفرة والمســـاطير المتعلقـــة بالميزانيـــة لأي مـــن الطـــرفين المتعاقدين.

المادة السابعة

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد استكمال الإجراءات اللازمة المنصوص عليها في التشريع الوطني لكل من الطرفين المتعاقدين.

يبقى هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة أربع (4) سنوات تجدد تلقائيا، ما لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته في إلغائه وذلك بواسطة إشعار كتابي يوجه للطرف الآخر ستة (6) أشهر من قبل.

لا يمس هذا الإلغاء المشاريع التي هي في طور الإنجاز.

المادة الثامنة

يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين طلب مراجعة شاملة أو جزئية لهذا الاتفاق بنفس الشروط المنصوص عليها في المادة السابعة الواردة أعلاه.

حرر بواغادوغو بتاريخ 02 مارس 2005 في نظيرين أصليين باللغتين العربية والفرنسية، وللنصين معا نفس الحجية.

عن
حكومة المملكة المغربية

السيد الطيب الفاسي فهري
الوزير المنتدب في الشؤون
الخارجية والتعاون

عن
حكومة بوركينا فاصو

السيد يوسف وادراوغو
وزير الدولة، وزير الشؤون
الخارجية والتعاون الجهوي.

ظهير شريف رقم 1.10.69 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1443 (21 يناير 2022) بنشر الاتفاق الموقع بكوطونو في 15 يونيو 2004 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البنين بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة

الحمد للّه وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الاتفاق الموقع بكوطونو في 15 يونيو 2004 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البنين بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة ؛

ونظرا لتبادل الإعلام باستيفاء الإجراءات اللازمة للعمل بالاتفاق المذكور،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، الاتفاق الموقع بكوطونو في 15 يونيو 2004 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البنين بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة.

وحرر ببوزنيقة في 18 من جمادى الآخرة 1443 (21 يناير 2022).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عزيز أخنوش.

*

* *

اتفاق
بين
حكومة المملكة المغربية و حكومة جمهورية البينين
بشأن
الاعتراف المتبادل برخص السياقة

إن حكومة المملكة المغربية و حكومة جمهورية البينين ، المشار إليهما فيما بعد ب "الطرفين المتعاقدين"؛

رغبة منهما في تسهيل السير الطرقي فوق تراب البلدين؛

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

يعترف الطرفان المتعاقدان بصفة متبادلة برخص السياقة الوطنية الصالحة المسلمة من طرف سلطات البلدين.

المادة الثانية

يمكن لحامل رخصة السياقة المسلمة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين أن يسوق فوق تراب البلد الآخر، أصناف السيارات التي تصلح الرخصة لسياقتها طبقا للتشريع الوطني للسلطة التي سلمتها.

يجب استبدال رخص السياقة وفقا لقوانين و أنظمة كل من الطرفين المتعاقدين.

تعاد الرخصة المسحوبة على إثر طلب الاستبدال من قبل الطرف المتعاقد الذي قام بالاستبدال إلى بلد الطرف المتعاقد الآخر الذي سلم رخصة السياقة الوطنية. ويمكن لهذا الأخير بدوره إعادة رخصة السياقة المستبدلة للمستفيد في حالة العودة النهائية إلى بلده الأصلي.

يلتزم الطرف المتعاقد الذي يتوصل برخصة السياقة المسحوبة قصد الاستبدال، بإشعار الطرف الآخر باحتمال بطلان أو تزوير الوثيقة التي سلمت على أساسها رخصة السياقة الجديدة.

المادة الثالثة

يمكن لصاحب الرخصة المسلمة من قبل أحد الطرفين الحصول عن طريق الاستبدال على رخصة سياقة معادلة مسلمة من قبل سلطة الطرف الآخر دون اجتياز امتحان سياقة نظري و تطبيقي.

المادة الرابعة

1- تلحق نماذج من رخص السياقة للبلدين بهذا الاتفاق.

2 – ويلحق بهذا الاتفاق أيضا جدول يبين مطابقة أصناف رخص السياقة المغربية و البينينية.

المادة الخامسة

1. يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد ثلاثين (30) يوما من تاريخ آخر إشعار المتعلق باستكمال الإجراءات المطلوبة لسريان العمل به.

2. يبقى هذا الاتفاق ساريا لمدة غير محددة. ويمكن إنهاء العمل به في أي وقت من قبل أحد الطرفين المتعاقدين بواسطة إشعار كتابي يوجه إلى الطرف الآخر ثلاثة (3) أشهر من قبل.

حرر في كوطونو بتاريخ 15 يونيو 2004 في نظيرين أصليين باللغتين العربية والفرنسية، وللنصين نفس الحجية.

عن	عن
حكومة المملكة المغربية	حكومة جمهورية البنين
محمد بن عيسى	روغسيان بياوو
وزير الشؤون الخارجية	وزير الشؤون الخارجية
والتعاون	والاندماج الإفريقي

* * *

جدول مطابقة أصناف رخص السياقة المغربية و البينينية

رخص السياقة المغربية		رخص السياقة البينينية	
الأصناف	العربات المطابقة	الأصناف	العربات المطابقة
ي	الدراجات النارية ذات 2 عجلات تفوق سعة اسطواناتها 50 سم 3 و لا تزيد على 125 سم 2		
أ	-الدراجات النارية ذات 2 عجلات منفردة أو مقترنة بمقعد جانبي و التي تفوق سعة أسطوانتها 50 سم 3. - العربات ذات 3 أو 4 عجلات تفوق سعة أسطوانتها 5 ذات 3 أو 4 عجلات تفوق سعة أسطوانتها 50 سم 3و لا تزيد على 125 سم 3.		
ب	-سيارة نقل الأشخاص المحتوية، زيادة على مقعد السائق على 8 مقاعد للجلوس على الأكثر. -سيارة نقل البضائع التي لا يزيد مجموع وزنها مع حمولتها على 3500 ك،غ.		
ج	سيارات نقل البضائع التي يزيد مجموع وزنها مع حمولتها على 3500 ك غ.		
د	سيارات نقل الأشخاص المحتوية زيادة على مقعد السائق، على أكثر من 8 مقاعد للجلوس.		
هـ	السيارات من أصناف "ب" و "ج" و " المرتبطة بمقطورة يفوق وزنها 750 ك غ		
و	العربات من أصناف " أ" أو "ب" المهيأة خصيصا لذوي العاهات.		

ظهير شريف رقم 1.10.137 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1443 (21 يناير 2022) بنشر اتفاق التعاون في الميدان البحري، الموقع بالرباط في 23 فبراير 2010 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو

الحمد للّه وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على اتفاق التعاون في الميدان البحري، الموقع بالرباط في 23 فبراير 2010 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو ؛

ونظرا لتبادل الإعلام باستفياء الإجراءات اللازمة للعمل بالاتفاق المذكور،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، اتفاق التعاون في الميدان البحري، الموقع بالرباط في 23 فبراير 2010 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

وحرر ببوزنيقة في 18 من جمادى الآخرة 1443 (21 يناير 2022).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عزيز أخنوش.

*

* *

اتفاق التعاون في الميدان البحري
بين حكومة المملكة المغربية
وحكومة جمهورية الكونغو

إن حكومة المملكة المغربية و حكومة جمهورية الكونغو المشار إليهما فيما بعد "بالطرفين المتعاقدين"،

اعترافا منهما بمبادئ السيادة و المساواة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،

اعترافا منهما بضرورة تنمية علاقات الصداقة بين البلدين و شعبيهما،

أخذا بعين الاعتبار مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي يعتبر البلدان طرفين فيها،

و عيا منهما بالإيجابيات التي يمكن أن تنتج عن تعاون وثيق بينهما،

رغبة منهما في تحقيق الازدهار و النمو المدعومين لبلديهما،

رغبة منهما في تقديم الدعم والنصح بصفة متبادلة في الميدان البحري والقضايا المتعلقة به،

اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى: تعاريف

لأغراض هذا الاتفاق، يقصد ب:

1. " **السلطة البحرية المختصة**":
   - بالنسبة للمملكة المغربية: الوزير المكلف بالملاحة التجارية و كل سلطة يوكل إليها كلا أو جزءا من سلطاته،
   - بالنسبة لجمهورية الكونغو: الوزير المكلف بالملاحة التجارية و موظفو السلطة الذين يوكل إليهم كلا أو جزءا من سلطاته.

2- "**سفينة أحد الطرفين المتعاقدين**": كل سفينة مسجلة بتراب هذا الطرف والحاملة لعلمه الوطني طبقا لتشريعاته. و يشمل هذا التعريف أيضا السفن المستأجرة.

3- "**السفينة المستأجرة**": كل سفينة مسجلة ببلد ثالث و التي يتم استئجارها من طرف شركة ملاحية أو مجموعة من الشركات الملاحية المكونة وفقا للتشريعات الجاري بها العمل فوق تراب أحد الطرفين المتعاقدين.

غير أن مصطلحي "**سفينة** " و"**السفينة المستأجرة**" لطرف متعاقد، لا يشملان:

-أ) السفن المسخرة حصريا لأغراض القوات المسلحة؛

-ب) سفن الأبحاث الهيدروغرافية والأقيانوسية و/ أو العلمية؛

-ت) سفن الصيد البحري؛

-ج) السفن التي يتم استغلالها في النقل الساحلي بين موانئ الطرف المتعاقد وكذلك الشأن بالنسبة للسفن المستعملة في الملاحة الداخلية؛

-خ) السفن المسخرة لأغراض التدريب، الإرشاد، القطر، الإنقاذ و المساعدة البحرية و كذلك الشأن بالنسبة لعمليات الدعم المرتبطة بالأنشطة البحرية في البحر (off shore) ؛

-ح) السفن ذات محرك نووي؛

-د) السفن دون المقاييس.

4- "**الشركات الملاحية الوطنية**": كل الشركات البحرية للملاحة البحرية التجارية التابعة للطرفين المتعاقدين والمسجلة فوق تراب أحد الطرفين المتعاقدين والمعترف لها بهذه الصفة من قبل السلطات الملاحية المختصة للطرفين المتعاقدين.

5- "**ميناء**" طرف متعاقد كل مينـــاء بما في ذلك مرافئ الطرفين المتعاقدين المفتوحة أمام النقل البحري الدولي.

6- "**طاقم السفينة**": كل الأشخاص (بمن فيهم الربان) المسجلين بسجل البحارة للسفينة والموكولة إليهم خدمات كيفما كانت على ظهر السفينة سواء تعلق الأمر بأشغال الصيانة أو القيادة أو الاستغلال أو من أجل خدمة الأشخاص المتواجدين على متن السفينة.

7. "**شركة ملاحية**" كل شركة تستجيب للشروط التالية:

أ) تابعة فعلا للقطاع العام و/أو الخاص لأحد الطرفين المتعاقدين أو لكليهما معا في نفس الوقت؛

ب) يوجد مقرها الرئيسي فوق تراب أحد الطرفين المتعاقدين؛

ج) أو معترف بها كشركة ملاحية من طرف السلطة البحرية المختصة.

8. "**شاحن**" يقصد بها كل مصدر أو مستورد للبضائع عبر البحر.

المادة الثانية: أهداف الاتفاق

يهدف هذا الاتفاق خاصة إلى:
- تنظيم وتطوير العلاقات البحرية بين المملكة المغربية وجمهورية الكونغو؛
- ضمان تنسيق أفضل للرواج البحري المينائي بين الطرفين و النقل البحري المرتبط به؛
- تفادي كل ما من شأنه إعاقة تطور النقل البحري بين البلدين؛
- تعزيز التعاون التقني في مجالات التكوين و المساعدة و تبادل المعلومات في الميدان البحري؛
- تطوير التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين في قطاع النقل البحري؛
- المساهمة بصفة عامة في تطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية بين البلدين.

المادة الثالثة:مجال التطبيق

يطبق هذا الاتفاق فوق تراب المملكة المغربية من جهة وفوق تراب جمهورية الكونغو من جهة أخرى.

تتدخل سفن الطرفين المتعاقدين في نقل البضائع بين موانئهما.

المادة الرابعة:التزامات الطرفين المتعاقدين

1- يلتزم الطرفان المتعاقدان بالتعاون بينهما بغية الحد من الحواجز التي من شأنها إعاقة تطور الملاحة البحرية بين موانئ البلدين.

2- يشجع الطرفان المتعاقدان الشركات البحرية الوطنية على اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير خدمات نقل بحرية فعالة بما يخدم المصالح المشتركة للشركات البحرية والشاحنين بالبلدين وإبرام شراكات من أجل ضمان المشاركة الفعلية لأسطوليهما في النقل البحري بين البلدين.

المادة الخامسة: تطبيق القوانين والأنظمة

1- تخضع سفن كل واحد من الطرفين المتعاقدين لقوانين و أنظمة الطرف المتعاقد الآخر في كل ما يتعلق بالنقل البحري والسلامة والأمن البحريين والحدود والجمارك والعملة، والصحة و كذا الأنظمة البيطرية و الزراعية و ذلك داخل حدود المياه البحرية الخاضعة لنفوذهما.

2- يلتزم كل من الركاب والطاقم والمجهزين و الشاحنين سواء بصفة شخصية أو من خلال طرف ثالث ينوب عنهم ويتصرف باسمهم باحترام القوانين و الأنظمة الجاري بها العمل على تراب كل من الطرفين المتعاقدين بخصوص ولوج أو إقامة ومغادرة الركاب والطاقم أو البضائع.

3- يتفق الطرفان المتعاقدان باحترام مقتضيات كل الاتفاقيات الدولية البحرية التي صادقا عليها وكذا الأنظمة المرتبطة بها، ويعتبرانها ملزمة لهما.

4- لا يمكن في أي حال من الأحوال لمقتضيات هذا الاتفاق أن تمس بالحقوق والالتزامات المكتسبة من قبل الطرفين المتعاقدين في إطار الاتفاقيات الدولية التي يعتبران طرفين فيها.

5- لا يشمل هذا الاتفاق الأمور المتعلقة بالمجال الجبائي أو الإعفاءات الضريبية وكذا المداخيل و الأرباح الناتجة عن خدمات النقل البحري فوق تراب أحد الطرفين المتعاقدين، و التي تكون موضوع اتفاق مستقل يمكن إبرامه بين الطرفين المتعاقدين.

المادة السادسة:أنشطة خاصة بالأسطول الوطني

لا تطبق مقتضيات هذا الاتفاق على النقل الساحلي المخصص للأسطول الوطني بالإضافة إلى خدمات الإرشاد والقطر والإنقاذ المخصصة للشركات التابعة للطرفين المتعاقدين.

لا يعد نقلا ساحليا إبحار سفن أحد الطرفين المتعاقدين من ميناء إلى آخر داخل بلد الطرف المتعاقد الآخر قصد إفراغ البضائع القادمة من الخارج أو شحن بضائع باتجاه الخارج.

المادة السابعة:معاملة السفن بالموانئ

1- يوفر كل طرف متعاقد بموانئه لسفن و بضائع وركاب وأعضاء طاقم الطرف المتعاقد الآخر نفس التسهيلات التي يوفرها لسفنه و بضائعه وركابه وأعضاء طاقمه. كما يجب أن يطبق الحقوق والرسوم المينائية سواء على سفنه أو سفن الطرف المتعاقد الآخر.

2- ويعمل الطرفان المتعاقدان على اتخاذ كل التدابير اللازمة على إقليميهما لتيسير عملية عبور البضائع الموجهة إلى البلدان المجاورة.

3- يتم أداء سفن أحد الطرفين المتعاقدين للمصاريف والرسوم المينائية بمرافئ الطرف المتعاقد الآخر بعملة صعبة معترف بها قابلة للتحويل وفقا لأنظمة الصرف الجاري بها العمل.

4- يمكن للطرفين المتعاقدين استعمال مداخيل الشركات البحرية التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين و الناتجة عن خدمات ملاحية فوق تراب الطرف المتعاقد الآخر، لأداء كل ما عليها من واجبات وحقوق فوق تراب الطرف المتعاقد الآخر. كما أن لهذه الشركات الحق في تحويل مداخليها طبقا للأنظمة الجاري بها العمل، والمنظمة للمعاملات المالية ومراقبة الصرف.

5- تطبق الأنظمة الجمركية الجاري بها العمل فوق إقليمي الطرفين المتعاقدين على جميع الشحنات وقطع الغيار الموجودة على متن سفن أحد الطرفين المتعاقدين خلال عبورها لموانئ الطرف المتعاقد الآخر.

6- بالنسبة للسفن المستأجرة فإن مقتضيات هذه المادة المنظمة للقضايا الجبائية تسري فقط على المصاريف التي يتحملها المستأجر وفقا لمقتضيات عقد الاستئجار.

7- يساعد كل من الطرفين المتعاقدين، قدر المستطاع وفي حدود القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، سفن الطرف المتعاقد الآخر خلال تواجدها بموانئه و ذلك بتبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية قصد تقليص مدة رسوها.

8- يتم أداء ثمن شحنة السفن في إطار عمليات النقل البحري بين الطرفين المتعاقدين بعملة قابلة للصرف و مقبولة من الطرفين، و ذلك طبقا لقوانين الصرف الجاري بها العمل لدى كل من الطرفين المتعاقدين.

المادة الثامنة: واجبات خاصة بالسفن أثناء رسوها

تلتزم سفن الطرفين المتعاقدين بتفادي كل ما من شأنه أن يخل بالسلم أو النظام أو أمن الدولة و كذلك الشأن بالنسبة لأي نشاط ليس له أية علاقة مباشرة بالمهام المنوطة بها أو بعملية رسوها.

المادة التاسعة: وثائقها وجنسية السفن

1- يعترف كلا الطرفين المتعاقدين بجنسية سفن الطرف المتعاقد الآخر اعتمادا على الوثائق الموجودة على ظهر السفينة و المسلمة من قبل السلطات البحرية المختصة طبقا للمادة الأولى من هذا الاتفاق.

2- يعترف كلا الطرفين المتعاقدين أيضا بصلاحية الوثائق الأخرى الممنوحة أو المعترف بها من قبل للطرف المتعاقد الآخر.

3- يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بشهادات الحمولة المسلمة من قبل السلطات البحرية المختصة للطرف المتعاقد الآخر أو أي جهة معترف بها لدى هذا الطرف. وفي حال نشوب أي خلاف، فإن السلطة البحرية المختصة لدولة الميناء تفصل في ذلك طبقا لمقتضيات المادة 12 من الاتفاقية الدولية حول قياس الحمولة للسفن لسنة 1969.

المادة العاشرة: وثائق تعريف البحارة

1- يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بوثائق تعريف البحارة المسلمة من قبل السلطة البحرية المختصة للطرف المتعاقد الآخر.
ووثائق التعريف هذه، هي:

-أ) بالنسبة للمملكة المغربية: "الدفتر البحري"؛

-ب) بالنسبة لجمهورية الكونغو: " الدفتر المهني البحري ".

المادة الحادية عشرة:حقوق حاملي وثائق تعريف البحارة

1- يمكن لأعضاء طاقم سفينة أحد الطرفين المتعاقدين و الحاملين لوثائق التعريف المشار إليها في المادة العاشرة أعلاه، النزول والمكوث بالمدينة التي ترسو السفينة بمينائها وفقا لقوانين وأنظمة هذا الطرف.

2- يجب أن تتم الإشارة بسجل طاقم السفينة إلى أي تغيير يطرأ على طاقمها وأن يتم إشعار السلطات المختصة بميناء رسو السفينة بذلك.

يجب على أعضاء الطاقم الامتثال للمراقبة القانونية الجاري بها العمل عند خروجهم أو دخولهم للميناء سواء عند نزولهم بتراب الطرف المتعاقد الآخر أو عند عودتهم إلى السفينة.

3-عند إنزال أعضاء طاقم سفينة أحد الطرفين المتعاقدين بموانئ الطرف المتعاقد الآخر، يتحمل وكيل السفينة تكاليف ترحيلهم على حساب مجهز السفينة أو مستأجرها المشغل لأعضاء الطاقم المذكورين.

4-يحق لأعضاء الطاقم الحاملين لوثائق الهوية المشار إليها في المادة العاشرة أعلاه والذين لا يحملون جنسية أحد الطرفين المتعاقدين الحصول على تأشيرة الدخول أو العبور الضرورية لتراب الطرف المتعاقد الآخر شريطة ضمان قبول عودتهم إلى تراب الطرف المتعاقد الآخر الذي سلم وثائق التعريف السالفة الذكر.

5- يعترف كل طرف متعاقد بحق أعضاء طاقم سفن الطرف الآخر الحاملين لوثائق التعريف الممنوحة من قبل الطرفين المتعاقدين و المشار إليها في المادة العاشرة أعلاه سواء لأسباب صحية أو ما تقتضيه المصلحة أو لأي سبب آخر مقبول بالنسبة للسلطات البحرية المختصة للطرف المتعاقد الآخر، باتخاذ الإجراءات الضرورية التالية:

أ- المكوث فوق تراب الطرف المتعاقد الآخر لغرض لتلقي العلاجات الطبية أو للاستشفاء؛
ب- العودة إلى البلد الأصلي في أقرب وقت ممكن؛
ج- التوجه إلى ميناء آخر قصد الالتحاق بإحدى سفن الطرف المتعاقد الأول حسب الحالة.

6- لربان السفينة التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين و المتواجدة بميناء الطرف المتعاقد الآخر أو أعضاء الطاقم الذين يعينهم الربان، الحق في الاتصال بالممثل الرسمي لبلده أو بممثل شركة النقل البحري المالكة للسفينة.

7-يضمن كل من الطرفين المتعاقدين للممثل الرسمي للطرف المتعاقد الآخر أو أي شخص يتم تفويضه بذلك الحق في ولوج ميناء الطرف المتعاقد الآخر قصد تقديم المساعدة للسفن أو الركاب أو أفراد الطاقم و/أو حماية حمولة السفينة.

8-بالرغم من وجود مقتضيات مخالفة لهذا الاتفاق، يخضع أعضاء طاقم كلا الطرفين المتعاقدين للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل فوق تراب الطرف المتعاقد الآخر عند نزولهم بتراب هذا الأخير أو عند الإقامة به أو مغادرتهم له. كما يحتفظ الطرفان المتعاقدان بالحق في رفض الدخول و الإقامة فوق ترابها بالنسبة لأعضاء الطاقم غير المرغوب فيهم.

المادة الثانية عشرة:المتابعة القضائية لأعضاء الطاقم

عند حدوث مخالفة على متن إحدى سفن طرف متعاقد خلال تواجدها بالمياه الإقليمية للطرف المتعاقد الآخر فإن هذا الأخير يلتزم أولا بإخبار السلطات الدبلوماسية أو القنصلية المختصة للطرف المتعاقد الآخر قبل الإقدام على أية متابعة قضائية إزاء عضو الطاقم المعني، باستثناء الحالات التالية:

- إذا كان من شأن الحادث أن يمس بمصالح الطرف المتعاقد الذي تتواجد به السفينة؛
- إذا كان من شأن الحادث أن يمس بالنظام و الأمن العام؛
- إذا ارتكبت المخالفة ضد شخص من غير أعضاء طاقم السفينة؛
- إذا تعلق الأمر بمتابعة ضرورية لمكافحة تجارة المخدرات و الأسلحة المواد المتفجرة

المادة الثالثة عشرة:ممارسة النقل البحري

1.يعمل الطرفان المتعاقدان على:

- تنظيم النقل البحري بين الطرفين المتعاقدين و ذلك لاستغلال أمثل لأسطوليهما؛
- الإستغلال المشترك للخطوط من طرف شركاتهما الملاحية.

2. يحق لسفن الطرفين المتعاقدين الملاحة بين موانئهما، المفتوحة للرواج التجاري الدولي ونقل المسافرين و البضائع بين الطرفين المتعاقدين مع احترام التشريعات والأنظمة الوطنية.

المادة الرابعة عشرة : تمثيليات الشركات الملاحية

يحق لشركات النقل البحري لكلا الطرفين المتعاقدين أن تحدث تمثيليات لشركاتها فوق تراب الطرف المتعاقد الآخر والضرورية لأنشطتها البحرية، وذلك طبقا للقوانين الجاري بها العمل في هذا الطرف المتعاقد.

المادة الخامسة عشرة: الاستثمار المشترك

يشجع الطرفان المتعاقدان إحداث مشاريع وشركات مشتركة للإستثمار في مجال النقل البحري، و لتطوير أساطيلهما التجارية و أنشطة موانئهما بالإضافة إلى إبرام اتفاقات خاصة في هذا الشأن بين القطاعات المعنية في كلا البلدين.

المادة السادسة عشرة: الحوادث البحرية

1- إذا تعرضت سفينة تابعة لأحد الطرفين المتعاقدين لحادث غرق أو جنوح أو عوارية خطيرة قرب سواحل الطرف المتعاقد الآخر، فإن السلطة المختصة لهذا الطرف الأخير تمنح لأعضاء الطاقم و للركاب و كذلك للسفينة و حمولتها نفس الحماية و المساعدة التي تمنحها لسفنها.

2- في حالة تعرض سفينة أحد الطرفين المتعاقدين لحادث بحري بالمياه الخاضعة للولاية الوطنية للطرف المتعاقد الآخر والذي يستلزم على إثره فتح تحقيق بحري حول أسباب الحادث، تلتزم السلطات البحرية المختصة للطرفين المتعاقدين بالتعاون فيما بينها لضمان حسن سير هذا التحقيق وكذا تبادل المعلومات ذات الصلة.

3- في حالة تعرض سفينة أحد الطرفين المتعاقدين لحادث بحري أدى إلى فقدانها بالمياه الخاضعة للولاية الوطنية للطرف المتعاقد الآخر فإن الحمولة والمئونة المتواجدة على ظهرها والمنتشلة من السفينة لا تخضع لأي رسوم جمركية شريطة عدم تحويلها للاستهلاك المحلي.

المادة السابعة عشرة: التكوين في الميدان البحري و الموانئي

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق أنشطة مراكز و مدارس التكوين البحري والموانئي و ذلك للاستعمال الأمثل للقدرات المتوفرة في ميدان تبادل المعلومات و الخبرات.

يسهل كل من الطرفين المتعاقدين الولوج للتكوين النظري والتطبيقي والتأهيل وإعادة التأهيل و تبادل الخبرات لرعايا الطرف المتعاقد الآخر.

المادة الثامنة عشرة: الاعتراف بالشواهد

يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بالشواهد المهنية البحرية و شواهد الملاحة البحرية المسلمة من الطرف المتعاقد الآخر، شريطة الاستجابة لأدنى شروط التكوين والتأهيل المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية الجاري بها العمل.

المادة التاسعة عشرة: المساعدة والإرشاد وإعطاء المعلومات

يتفق الطرفان المتعاقدان على تقديم المساعدة لبعضهما البعض، وإبداء النصح والمعلومات المطلوبة في حدود مواردهما و ذلك فيما يتعلق بالشؤون البحرية بما فيها سلامة الأرواح البشرية والممتلكات في البحر والوقاية ومكافحة التلوث البحري بواسطة السفن والبحث والإنقاذ البحريين وتكوين العاملين في البحر شريطة ألا تتعارض المساعدة والإرشاد والمعلومات المطلوبة مع قوانينهما و/أو مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي يعتبران طرفين فيها.

المادة العشرون:اللجنة البحرية المشتركة

1- بغية التطبيق الفعلي لهذه الاتفاق ومن أجل تسهيل المشاورات في مجال الملاحة التجارية، يشكل الطرفان المتعاقدان لجنة بحرية مشتركة مكونة من ممثلين معينين من قبل السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين.

2- يتم عقد اجتماع اللجنة البحرية المشتركة، عند الاقتضاء، باقتراح من أحد الطرفين المتعاقدين داخل أجل ثلاثة (03) أشهر من تاريخ التوصل بالاقتراح المذكور.

3- ولهذه اللجنة الصلاحية في تقديم التوصيات التي تراها مناسبة من أجل تمتين وتقوية التعاون الثنائي بين البلدين في مجال الملاحة التجارية.

المادة الواحدة والعشرون: المشاورات

1- يلجأ الطرفان المتعاقدان إلى اللجنة البحرية المشتركة لحل كل الخلافات التي قد تنجم عن تأويل أو تطبيق هذا الاتفاق.

2- إذا لم يتم الخلاف بعد مشاورات، فإنه يتم عرض هذا الخلاف على السلطات المختصة للقيام بمفاوضات مباشرة.

3- في حالة ما إذا لم تتم تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات المباشرة بين السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين، يتم حينها اللجوء إلى القناة الدبلوماسية.

المادة الثانية و العشرون: دخول حيز التنفيذ

يطبق هذا الاتفاق، بصفة مؤقتة، من تاريخ التوقيع عليه ويدخل حيز التنفيذ، بصفة نهائية، بعد إشعار كلا الطرفين المتعاقدين لبعضهما البعض، عبر الطرق الدبلوماسية، باستكمال الإجراءات اللازمة لدخوله حيز التنفيذ.

ويعتبر تاريخ استلام آخر إشعار بمثابة تاريخ دخوله حيز التنفيذ.

المادة الثالثة و العشرون: التعديلات

يدخل كل تعديل لهذا الاتفاق مقبول لدى الطرفين المتعاقدين حيز التنفيذ في تاريخ محدد بواسطة تبادل المذكرات الدبلوماسية تفيد استكمال كلا الطرفين المتعاقدين للإجراءات الداخلية.

المادة الرابعة و العشرون: إلغاء هذا الاتفاق

يبقى هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة خمس(05) سنوات، يجدد تلقائيا لنفس المدة، ما لم يشعر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة، بواسطة القناة الدبلوماسية، برغبته في إلغائه ستة (06) أشهر قبل انتهاء صلاحيته.

يصبح الإلغاء الذي يقوم به أحد الطرفين المتعاقدين ساري المفعول بعد مرور ستة(06) أشهر من تاريخ توصل الطرف المتعاقد الآخر بإشعار الإلغاء عبر القناة الدبلوماسية.

و إثباتا لـذلـك، قام الموقعان أسفله المفوض لهما قانونا بذلك من قبل حكـوستـيهمـا بالتوقيع علـى هـذا الاتفاق في نظيرين أصليين باللغتين العربية والفرنسية، وللنصين معا نفس الحجية.

حـرر بالربـاط بتاريخ 23 فبراير 2010.

عـن
حكومة المملكة المغربية

كريم غـلاب
وزير التجهيز والنقل

عـن
حكومة جمهورية الكونغو

مارتان بارفي ايمي كوسود - مافونكو
الوزير المنتدب المكلف بالملاحة التجارية

ظهير شريف رقم 1.10.139 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1443 (21 يناير 2022) بنشر اتفاق التعاون في مجالي البيئة وإعداد التراب الوطني، الموقع بالرباط في 17 أبريل 2007 بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية

الحمد للّه وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على اتفاق التعاون في مجالي البيئة وإعداد التراب الوطني، الموقع بالرباط في 17 أبريل 2007 بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية ؛

ونظرا لتبادل الإعلام باستيفاء الإجراءات اللازمة لدخول الاتفاق المذكور حيز التنفيذ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، اتفاق التعاون في مجالي البيئة وإعداد التراب الوطني، الموقع بالرباط في 17 أبريل 2007 بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية.

وحرر ببوزنيقة في 18 من جمادى الآخرة 1443 (21 يناير 2022).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عزيز أخنوش.

*

* *

اتفاق تعاون
في مجالي البيئة وإعداد التراب الوطني
بين
المملكة المغربية
و
الجمهورية البرتغالية

إن المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية، المشار إليهما بالطرفين أدناه،

إدراكا منهما لأهمية حماية وتحسين البيئة لرفاهية الأجيال الحالية والمقبلة،

واقتناعا منهما بأن التلوث البيئي يكتسي طابعا عابرا للحدود، وبأن مكافحته لا يمكن أن تكون فعالة إلا في إطار تعاون دولي محكم،

و وعيا منهما بضرورة تحسين الممارسات والوسائل في مجال إعداد التراب الوطني،

وأخذا بعين الاعتبار ضرورة وضع سياسات للتنمية المستدامة،

واعتبارا منهما بأن تنمية وتعزيز التعاون المؤسساتي والتشريعي والتقني والعلمي في مجالي البيئة وإعداد التراب الوطني سيساهمان في تعزيز العلاقات بين البلدين،

وإقرارا منهما بأهمية ضرورة تعزيز التكامل بين البرامج والأنشطة الوطنية والجهوية والدولية المنجزة أو المزمع تنفيذها بالجهة المتوسطية أو الجهة الأطلنتيكية، خاصة منها المشاريع والإجراءات التي تدخل في إطار اتفاق التعاون لحماية السواحل ومياه شمال-شرق المحيط الأطلسي من التلوث (اتفاقية لشبونة الموقعة بتاريخ 17 أكتوبر 1990)،

واحتراما ودعما لإعلان ريوRio والنصوص المرتبطة بالمساعدات المالية ونقل التكنولوجيا النظيفة المعتمدة من طرف الدورة الاستثنائية للجمعية العمومية للأمم المتحدة خلال شهر يونيو 1997، المرتبطة بالدعم المالي و نقل التكنولوجيا،

وأخذا بعين الاعتبار إعلان القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقدة بجوهانسبورغ من 26 غشت إلى 4 سبتمبر 2002،

اتفقتا على المقتضيات التالية:

البند الأول
أهداف التعاون

1. يعمل الطرفان على اتخاذ إجراءات ملموسة ووضع آليات تمويلية موجهة لدعم مجهوداتهما في مواجهة المشاكل المرتبطة بالتمدن السريع وتدهور البيئة الحضرية والتلوث الصناعي والتغيرات المناخية وتدهور التنوع البيولوجي والتصحر وعدم كفاية الوسائل المالية للتنفيذ

الفعلي لأي سياسات أو استراتيجيات مرتبطة بحماية البيئة وإعداد التراب الوطني والتنمية المستدامة.

2. يسهل التعاون بين الطرفين في المجالات العلمية والتقنية والتكنولوجية تنمية تبادل المعارف والتجارب التقنية والعلمية والاقتصادية والتجارية.

البند الثاني

المبادئ الموجهة للتعاون

ينمي الطرفان تعاونهما في مجالي البيئة وإعداد التراب الوطني على أساس العدالة والمساواة في الحقوق والمنفعة المتبادلة في إطار القوانين الجاري بها العمل لدى كل من البلدين.

البند الثالث

التسهيلات الممنوحة في إطار التعاون

من أجل متابعة أهداف هذا الاتفاق، يسهل الطرفان ربط وتنمية علاقات التعاون بين هيئاتهما العامة والخاصة في مجال حماية البيئة وإعداد التراب الوطني والتنمية المستدامة.

البند الرابع
مجالات التعاون

إن المجالات التي تحظى بأهمية خاصة بالنسبة للطرفين في ميداني البيئة وإعداد التراب الوطني، هي كالتالي:

أ- الجوانب المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية،

ب- صياغة أساليب وأدوات تنمية وتهيئة المناطق الحساسة (الأنظمة البيئية الجبلية والساحل والمناطق الرطبة والمناطق الطبيعية المحمية)،

ت- إعداد مخططات لاستصلاح وإعادة تأهيل البيئة الحضرية،

ث- التنمية المحلية وذلك عبر تعزيز وتطوير الأنسجة الإنتاجية ضمن منظور التنمية المستدامة،

ج- تنفيذ الالتزامات الوطنية، بما فيها إجراءات الانضمام إلى المعاهدات الدولية،

ح- تخطيط وإعداد الموارد المائية بالمناطق التي تعاني من نقص في الماء ومن الجفاف وذلك عبر وضع أنظمة للتزود بالمياه ومعالجة المياه العادمة،

خ- تنفيذ أنشطة لتعبئة وحماية الموارد المائية في إطار تدبير مندمج للماء عبر الأحواض المائية وتشجير المرتفعات وإعادة تشجير الغابات ومكافحة التعرية وتوحل الخزانات المائية،

د- مراقبة تلوث المياه البحرية ومياه المصبات والمياه القارية السطحية منها والجوفية،

ذ- الوقاية من الكوارث الطبيعية ومكافحتها،

ر- التحسيس والتربية البيئية والتكوين في مجالي البيئة وإعداد التراب الوطني،

ز- صرف المياه الحضرية والصناعية المستعملة، تدبير النفايات الصلبة خاصة منها الاستشفائية والصناعية، وتعزيز قدرات الفاعلين المحليين في هذه المجالات،

س- الاستعمال العقلاني والمستدام للموارد مع إدخال أنشطة اقتصادية محترمة للبيئة،

ش- نقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات وتنويع الاقتصاد في إطار الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية المعتمدة في 09 ماي 1992 بنيويورك،

ص- الطاقات الجديدة والمتجددة،

ض- تعزيز الوسائل والآليات الاقتصادية التي تستهدف تشجيع المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة،

ط- الشراكة الأورومتوسطية والتعاون في إطار برامج الاتحاد الأوروبي،

ظ- كل مجال آخر مرتبط بالبيئة وإعداد التراب الوطني يتفق بشأنه الطرفان.

البند الخامس
أشكال التعاون

يتخذ التعاون في إطار هذا الاتفاق الأشكال التالية:

أ- تبادل المعلومات حول البرامج المرتبطة بالبيئة وإعداد التراب الوطني والتنمية المستدامة بالبلدين وكذا تبادل المنشورات والمجلات العلمية والتقنية،

ب- إبداء الآراء والاقتراحات ذات الطابع التشريعي، وكذا صياغة البرامج وإنجاز المشاريع من قبل كل طرف،

ت- المشاركة المتبادلة للموظفين والخبراء في الأنشطة المنظمة والمشاريع المنجزة بالمغرب و/ أو بالبرتغال، وعقد لقاءات مغربية برتغالية بمناسبة التظاهرات الدولية،

ث- بعث خبراء ومتدربين بهدف تبادل المعلومات والتجارب وتأمين نقل التكنولوجيا والمعارف،

ج- تنفيذ برامج مشتركة للتكوين تستهدف تكوين اختصاصيين في المجالات المحددة في إطار هذا الاتفاق،

ح- تقديم الدعم التقني للطرف الذي يطلبه، وذلك عبر برامج مشتركة،

خ- المساهمة المشتركة في صياغة وتنفيذ مشاريع محددة من جانب الطرفين،

د- كل شكل آخر يتفق بشأنه الطرفان.

البند السادس
الإشراف

تشرف على تنفيذ مقتضيات هذا الاتفاق وزارتا البيئة وإعداد التراب بالبلدين، اللتان تعملان على ربط العلاقات بين إداراتهما وكذا مع كل المنظمات غير الحكومية العاملة بالمجال.

البند السابع
لجنة المتابعة

1. يعهد بتنفيذ مقتضيات هذا الاتفاق إلى لجنة للمتابعة تتكون من أربعة مسؤولين، خبراء أو أشخاص من ذوي الكفاءة، ويعين كل طرف ممثلين اثنين من هؤلاء الأشخاص.

2. تتمثل أهداف لجنة المتابعة قي تنمية وتعزيز التعاون في مجالي المحافظة على البيئة وإعداد التراب الوطني وتنسيق مشاريع التعاون الثنائية المتفق عليها من كلا الطرفين. ويمكن للطرفين اللجوء إلى التمويل الدولي للوصول إلى هذه الأهداف.

3. تعقد لجنة المتابعة، بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، اجتماعا عاديا مرة في السنة على الأقل وذلك بالتناوب في المغرب والبرتغال. وتعقد الاجتماعات الاستثنائية بالبلد الذي دعا إلى ذلك.

البند الثامن
برامج التعاون

1. يعمل الطرفان على صياغة برامج للتعاون وإنجازها خلال فترات محددة، تبعا للأولويات المحددة من جانبهما بخصوص المحافظة على البيئة وإعداد التراب الوطني والتنمية المستدامة.

2. يعمل الطرفان على تنفيذ مقتضيات هذا الاتفاق في حدود إمكانية ميزانيتيهما، ويتفقان بانتظام على مخططات للعمل تحدد بموجبها الأنشطة التي ستنجز وكذا مصادر وأساليب تمويلها.

البند التاسع
حماية الملكية الفكرية

يمكن للطرفين، ما لم يتفقا على خلاف ذلك، الإطلاع على المعلومات المحصل عليها في إطار هذا الاتفاق والتي ليست محمية بموجب حقوق الملكية الفكرية، وفق ما تقتضيه كل حالة.

البند العاشر
احترام الاتفاقيات الدولية

تتفوق الاتفاقيات الدولية، في موضوع هذا الاتفاق الذي يربط الطرفين، على مقتضيات هذا الاتفاق.

البند الحادي عشر
حل الخلافات

يحل كل خلاف متعلق بتأويل أو تطبيق هذا الاتفاق عن طريق القناة الدبلوماسية و ذلك عبر المفاوضات.

البند الثاني عشر
التعديلات

1. يمكن إدخال تعديلات على هذا الاتفاق بطلب من أحد الطرفين.
2. تدخل التعديلات حيز التنفيذ وفقا للمقتضيات الواردة في البند 13 من هذا الاتفاق.

البند الثالث عشر

الدخول حيز التنفيذ

1. يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بمجرد استلام آخر إشعار مكتوب يعلن فيه أي من الطرفين الطرف الآخر، كتابة وعبر القناة الدبلوماسية استيفاءه لكل الإجراءات القانونية الداخلية المتطلبة لهذا الغرض.
2. يعوض هذا الاتفاق اتفاق التعاون بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية في ميداني البيئة وإعداد التراب الوطني، الموقع بلشبونة في 16 ماي 2001.

البند الرابع عشر
المدة والإلغاء

1. يسري مفعول هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تلقائيا لفترات مماثلة.
2. يمكن لكل طرف إلغاء هذا الاتفاق عبر إشعار الطرف الآخر كتابة عبر القناة الدبلوماسية، ستة أشهر قبل نفاذ مدة صلاحيته.

البند الخامس عشر
التسجيل

يتعين على الطرف الذي تم في بلاده التوقيع على هذا الاتفاق موافاة أمانة الأمم المتحدة به فور دخوله حيز التنفيذ قصد تسجيله، و ذلك طبقا للفصل 102 لميثاق الأمم المتحدة. و ينبغي أيضا على هذا الطرف إشعار الطرف الآخر باستكمال هذا الإجراء و برقم التسجيل الذي خصص له.

حرر بالرباط، في 17 أبريل2007، في نظيرين أصليين باللغات العربية والبرتغالية والفرنسية، وللنصوص الثلاثة نفس الحجية.

في حال وقوع اختلاف في التأويل، يتم اعتماد النص الفرنسي.

عن	عن
المملكة المغربية	الجمهورية البرتغالية
محمد اليازغي وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة	فرانشيسكو نونيس كورييا وزير البيئة و إعداد التراب و التنمية الجهوية

ظهير شريف رقم 1.11.58 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1443 (21 يناير 2022) بنشر الاتفاق - الإطار للتعاون، الموقع بمراكش في 7 نوفمبر 2008 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة رومانيا

الحمد للّه وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الاتفاق - الإطار للتعاون الموقع بمراكش في 7 نوفمبر 2008 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة رومانيا ؛

ونظرا لتبادل الإعلام باستيفاء الإجراءات اللازمة لدخول الاتفاق المذكور حيز التنفيذ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، الاتفاق - الإطار للتعاون، الموقع بمراكش في 7 نوفمبر 2008 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة رومانيا.

وحرر ببوزنيقة في 18 من جمادى الآخرة 1443 (21 يناير 2022).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عزيز أخنوش.

*

* *

اتفاق- إطار التعاون
بين حكومة المملكة المغربية
و حكومة رومانيا

إن حكومة المملكة المغربية و حكومة رومانيا المشار إليهما فيما بعد ب"**الطرفان المتعاقدان**"

- وعيا منهما بجودة العلاقات الاقتصادية والتعاون المثمر والنافع القائم بين البلدين ؛

- رغبة منهما في إنشاء إطار قانوني يساعد على الحوار المستمر بغية تنمية العلاقات الاقتصادية و الصناعية و التقنية و العلمية لصالح و فائدة البلدين ؛

- اعترافا منهما بأن شراكة اقتصادية متطورة من شانها إعطاء ديناميكية للحوار حول القضايا الاقتصادية و دعم تنمية اقتصادات البلدين و الرفع من المردودية الاقتصادية و رفاهية شعبيهما ؛

- اقتناعا منهما بان متانة الروابط بين الطرفين المتعاقدين توفر فرص جديدة و تخلق مناخا قارا يساعد على تنمية التعاون الاقتصادي و الصناعي و التقني و العلمي ؛

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

يلتزم الطرفان المتعاقدان، أخذا بعين الاعتبار قدراتهما الداخلية و تطلعاتهما الاقتصادية الوطنية على المدى البعيد، بإنعاش التعاون الثنائي في جميع مجالات الأنشطة، خاصة في القطاعات الاقتصادية و الصناعية و التقنية و العلمية.

يهدف هذا التعاون إلى:
- تنمية و ازدهار الصناعات الوطنية ؛
- تشجيع التعاون الاقتصادي و الصناعي و تنمية العلم و التكنولوجيات ؛
- حماية البيئة ؛
- دعم تنمية الاقتصادات الوطنية و الرفع من مستوى العيش داخل البلدين.

المادة الثانية

يشجع الطرفان المتعاقدان التعاون بين مختلف مؤسساتهما الاقتصادية و الصناعية و التقنية و العلمية كما يشجعان الشراكة و تبادل الخبرات والمعلومات في قطاعات التعاون الثنائي التي يتم تحديدها باتفاق مشترك يمكن أن يكون موضوع اتفاقات خاصة للتعاون بين البلدين.

يتفق الطرفان المتعاقدان على بذل كل ما في وسعهما قصد تسهيل الحوار بين خبراء القطاعين العام و الخاص، و التقنيين و المستثمرين و ممثلي رجال الأعمال و ذلك بغية إنجاز أهداف هذا الاتفاق.

المادة الثالثة

يتفق الطرفان على إنعاش تعاونهما في إطار لجنة حكومية مشتركة مغربية رومانية تسمى " لجنة مشتركة".

تنعقد أشغال/ اجتماعات اللجنة المشتركة سنويا، أو كلما دعت الضرورة لذلك على مستوى الوزراء بالتناوب في الرباط و بوخارست، بطلب من أحد الطرفين المتعاقدين. يرأس كل وزير خارجية وفد بلده، وفي حال التعذر يقوم مقامه احد أعضاء الحكومة.

المادة الرابعة

تسهر اللجنة المشتركة على تقييم و تنفيذ أعمال التعاون الاقتصادي بين البلدين وتشكل الأداة الرئيسية لتطبيق هذا الاتفاق.

لإنجاز مهامها، يمكن للجنة المشتركة الاستعانة بموظفين عموميين أو حكوميين أو بخبراء منتمين لمؤسسات الطرفين المتعاقدين، كما يمكنها إنشاء مجموعات عمل قطاعية أو لجان مؤقتة أو دائمة مكلفة بمهام خاصة.

المادة الخامسة

بغية تحقيق الأهداف المسطرة في هذا الاتفاق، تتكلف اللجنة المشتركة ب:

- السهر على تطبيق مقتضيات هذا الاتفاق ؛
- تقييم علاقات التعاون الثنائي و آفاق تنميتها ؛
- إنعاش التعاون الاقتصادي في القطاعات ذات الاهتمام المشترك، عبر تسهيل اللقاءات بين شركاتهما الوطنية للبلدين ؛

- إخبار مجموعات الأعمال الوطنية حول إمكانيات الاستثمار و الإطار التنظيمي في هذا المجال إلخ... ؛
- إنعاش و تنمية التعاون الاقتصادي و الصناعي و التقني و العلمي بين القطاعات الخاصة و العمومية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا في إطار احترام الالتزامات الدولية، خاصة الملكية الفكرية، طبقا لأولويات السياسات الاقتصادية و التنموية للطرفين المتعاقدين ؛
- العمل كهيأة استشارية للطرفين المتعاقدين في مجال التعاون الاقتصادي والصناعي و التقني و العلمي باقتراح تدابير لتنمية العلاقات الاقتصادية الثنائية المحددة بموجب هذا الاتفاق.

المادة السادسة

بغية حل الخلافات التي يمكن أن تنشأ عن تطبيق هذا الاتفاق ، بطريقة ودية، يمكن للطرفين المتعاقدين أن يطلبا ، كتابة ، عقد اجتماع للتشاور في إطار اللجنة المشتركة.

ينظم اجتماع التشاور داخل أجل أقصاه ثلاثون يوما ابتداء من تاريخ التوصل بالطلب كتابة.

المادة السابعة

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ آخر الإشعارين الدبلوماسيين و الذي يخبر من خلالهما الطرفان بعضهما البعض، كتابة، باستكمال الإجراءات القانونية الداخلية المتطلبة لهذا الغرض.

يبرم هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد – ضمنيا- لنفس المدة، ما لم يشعر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر، كتابة عبر القنوات الدبلوماسية، بنيته في الإلغاء ستة أشهر قبل انقضاء مدة الصلاحية.

يمكن تعديل هذا الاتفاق في كل حين، كتابة باتفاق مشترك بين الطرفين.

لا يمس إلغاء هذا الاتفاق المشاريع والعقود الموجودة قيد التنفيذ، والتي يلتزم الطرفان بضمان تنفيذها طبقا للمقتضيات المتفق عليها.

المادة الثامنة

مع دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، ينتهي العمل باتفاق التعاون الاقتصادي و التقني بين حكومة المملكة المغربية و حكومة رومانيا، الموقع في 11 أكتوبر 1999.

المادة التاسعة

لا تمس مقتضيات هذا الاتفاق الالتزامات الدولية للطرفين المتعاقدين المترتبة عن المعاهدات الدولية التي يعتبر البلدان طرفين فيها و لا بالحقوق و الالتزامات المترتبة عن انضمام رومانيا للاتحاد الأوربي.

لا يمكن التذرع بهذا الاتفاق أو تأويله قصد إنهاء أو إلغاء، بطريقة أو بأخرى، الالتزامات المترتبة عن الاتفاقات المبرمة بين الاتحاد الأوربي و الدول الأعضاء من جهة، والمملكة المغربية من جهة أخرى.

حرر بمراكش بتاريخ 07 نونبر 2008، في نظيرين أصليين باللغات العربية و الرومانية و الفرنسية، و للنصوص الثلاثة نفس الحجية. وفي حالة الاختلاف في التأويل يرجح النص الفرنسي.

عن
حكومة المملكة المغربية

عن
حكومة رومانيا

Article 8

A partir de la date de l'entrée en vigueur du présent Accord, l'Accord entre le Gouvernement de la Roumanie et le Gouvernement du Royaume du Maroc sur la coopération économique et technique, signé le 11 octobre 1999, cesse sa validité.

Article 9

Les dispositions du présent Accord n'affecteront pas les obligations internationales des Parties Contractantes découlant des traités internationaux auxquels elles sont Parties ni les droits et les obligations découlant de l'adhésion de la Roumanie à l'Union Européenne.

Le présent Accord ne peut être invoqué ou interprété afin de mettre fin ou annuler, d'une manière ou de l'autre, les obligations découlant des accords conclus entre l'Union Européenne et les Etats Membres, d'une part et le Royaume du Maroc d'autre part.

Fait à Marrakech, le 07 novembre 2008 en deux exemplaires originaux, chacun en langues arabe, roumaine et française les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, le texte français prévaudra.

Pour
le Gouvernement du
Royaume du Maroc

Pour
le Gouvernement de
la Roumanie

- veiller à l'application des dispositions du présent Accord ;

- évaluer les relations de coopération bilatérale et les perspectives de leur développement ;

- promouvoir la coopération économique dans des secteurs d'intérêt mutuel, à travers la facilitation des rencontres entre les sociétés nationales respectives ;

- tenir informées les communautés d'affaires nationales sur les opportunités d'investissement, le cadre réglementaire en la matière etc. ;

- promouvoir et développer la coopération économique, industrielle, technique et scientifique entre les secteurs privés et publics, y compris le transfert des technologies, dans le respect des engagements internationaux, notamment la propriété intellectuelle, conformément aux priorités des politiques économiques et de développement des Parties Contractantes ;

- agir en tant qu'instance consultative pour les Parties Contractantes en matière de coopération économique, industrielle, technique et scientifique en proposant aux Parties des mesures pour le développement des relations économiques bilatérales définies par le présent Accord.

Article 6

En vue de résoudre à l'amiable les différends qui pourraient naître de l'application du présent Accord, les Parties Contractantes peuvent demander, par écrit, l'organisation d'une réunion de consultations, dans le cadre de la Commission mixte.

La réunion de consultations sera organisée dans un délai maximum de trente jours à partir de la date de réception de la demande écrite.

Article 7

Le présent Accord entre en vigueur à la date de la dernière des notifications diplomatiques par lesquelles les Parties Contractantes s'informent réciproquement, par écrit, de l'accomplissement des procédures légales internes nécessaires à cet effet.

Le présent Accord est conclu pour une période de 5 ans, renouvelable par tacite reconduction pour des périodes consécutives de cinq ans, à moins que l'une des Parties Contractante ne notifie à l'autre Partie, par voie diplomatique, son intention de le dénoncer, six mois avant l'expiration de la période de validité.

Il pourra être amendé à tout moment d'un commun accord entre les Parties Contractantes.

La dénonciation du présent Accord n'affectera pas les projets ou contrats en cours jusqu'à leur achèvement. Les Parties Contractantes s'engagent à respecter les contrats en cours d'exécution jusqu'à leur achèvement conformément aux dispositions convenues.

- la préservation de l'environnement ;
- le soutien du développement des économies nationales et l'augmentation du niveau de vie dans les deux pays.

Article 2

Les Parties Contractantes favoriseront la coopération entre leurs différentes institutions économiques, industrielles, techniques et scientifiques et encourageront le partenariat et l'échange d'expériences et d'informations dans les secteurs porteurs de coopération bilatérale identifiés d'un commun accord et pouvant faire l'objet d'Accords de coopération spécifiques entre les deux pays.

Les Parties Contractantes conviennent de tout mettre en œuvre pour faciliter le dialogue entre les experts des secteurs public et privé, techniciens, investisseurs et représentants d'hommes d'affaires et ce; afin de réaliser les objectifs de cet Accord.

Article 3

Les Parties Contractantes conviennent de promouvoir leur coopération dans le cadre d'une Commission Mixte Intergouvernementale maroco-roumaine de coopération, désignée ci-après, « Commission mixte ».

Les travaux / réunions de la Commission mixte se tiendront annuellement ou selon le besoin, à un niveau ministériel alternativement à Rabat et à Bucarest, à la demande d'une des Parties Contractantes. Chacune des deux délégations sera présidée par le Ministre des Affaires Etrangères ou en cas d'empêchement par un autre membre du Gouvernement.

Article 4

La Commission mixte veillera à l'évaluation et l'exécution des actions de coopération économique entre les deux pays et constituera l'outil principal de la mise en oeuvre du présent Accord.

Pour l'accomplissement de ses attributions, la Commission mixte peut faire appel à l'assistance des fonctionnaires publiques ou gouvernementaux et des experts appartenant aux institutions des Parties Contractantes et peut instituer des groupes sectoriels de travail ou des comités ad hoc ou permanents chargés de missions spécifiques.

Article 5

En vue d'atteindre les objectifs fixés par le présent Accord, la Commission mixte sera chargée de:

Accord Cadre de Coopération

entre

le Gouvernement du Royaume du Maroc

et

le Gouvernement de la Roumanie

Le Gouvernement du Royaume du Maroc et

Le Gouvernement de la Roumanie,

Ci-après dénommés "Parties Contractantes",

Conscients de la qualité des relations économiques et de la coopération fructueuse et avantageuse existant entre les deux pays ;

Désireux d'établir un cadre juridique favorisant un dialogue continu en vue du développement des relations économiques, industrielles, techniques et scientifiques dans l'intérêt et l'avantage mutuels des deux Pays ;

Reconnaissant qu'un partenariat économique développé est de nature à dynamiser le dialogue sur des questions économiques, à soutenir le développement des économies des deux pays, à augmenter la rentabilité économique et le bien-être de leurs peuples respectifs ;

Convaincus que les liens forts entre les Parties Contractantes offrent de nouvelles opportunités et créent un climat stable, favorable au développement de la coopération économique, industrielle, technique et scientifique ;

Sont convenus de ce qui suit :

Article 1

Les Parties Contractantes s'engagent, en tenant compte de leur potentiel interne et de leurs aspirations économiques nationales à long terme, de promouvoir la coopération bilatérale dans tous les domaines d'activité notamment dans les secteurs économique, industriel, technique et scientifique.

Les objectifs de cette coopération sont:

- le développement et la prospérité des industries nationales ;
- l'encouragement de la coopération économique, industrielle et le développement de la science et des technologies ;

Dahir n° 1-11-58 du 18 joumada II 1443 (21 janvier 2022) portant publication de l'Accord-cadre de coopération fait à Marrakech le 7 novembre 2008 entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de la Roumanie.

LOUANGE A DIEU SEUL !

(Grand Sceau de Sa Majesté Mohammed VI)

Que l'on sache par les Présentes - Puisse Dieu en élever et en fortifier la teneur !

Que Notre Majesté Chérifienne,

Vu l'Accord-cadre de coopération fait à Marrakech le 7 novembre 2008 entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de la Roumanie ;

Considérant les notifications réciproques de l'accomplissement des formalités nécessaires à la mise en vigueur de l'Accord précité,

A DÉCIDÉ CE QUI SUIT :

Sera publié au *Bulletin officiel,* à la suite du présent dahir, l'Accord-cadre de coopération fait à Marrakech le 7 novembre 2008 entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de la Roumanie.

Fait à Bouznika, le 18 joumada II 1443 (21 janvier 2022).

Pour contreseing :

Le Chef du gouvernement,

AZIZ AKHANNOUCH.

*

* *

Article 13

Entrée en vigueur

1- Le présent Accord entre en vigueur dès la date de la réception de la dernière notification, par écrit et par voie diplomatique, de l'accomplissement de toutes les formalités de droit interne requises à cet effet.

2- Le Présent Accord remplace l'Accord de coopération entre le Royaume du Maroc et la République Portugaise dans les domaines de l'Environnement et de l'Aménagement du Territoire, signé le 16 Mai 2001 à Lisbonne.

Article 14

Durée et dénonciation

1- Le présent Accord demeure en vigueur pour des périodes successives de cinq (5) ans, automatiquement renouvelables,

2- Chaque partie peut dénoncer le présent Accord, par notification écrite et par voie diplomatique, six mois avant la fin du période en vigueur.

Article 15

Enregistrement

La Partie sur le territoire de laquelle le présent Accord sera signé devra immédiatement après son entrée en vigueur le transmettre au Secrétariat des Nations Unies aux fins d'enregistrement, conformément à l'article 102 de la Charte des Nations Unies. Elle doit également notifier l'autre Partie de l'accomplissement de cette procédure et du numéro du registre attribué.

Fait à Rabat, le 17 avril 2007 en deux exemplaires originaux, en langues portugaise, arabe et française, faisant également foi.

En cas de divergence d'interprétation, le texte français prévaudra.

POUR LE ROYAUME DU MAROC	***POUR LA REPUBLIQUE PORTUGAISE***
Mohammed El Yazghi Ministre de l'Aménagement du Territoire, de l'Eau et de l'Environnement	Francisco Nunes Correia Ministre de l'Environnement, de l'Aménagement du Territoire, et du Développement Régional

Article 8

Programmes de coopération

1- Les Parties élaboreront des programmes de coopération qui seront appliqués pendant des périodes déterminées, selon les priorités retenues par les deux Parties sur des questions de protection de l'environnement, d'aménagement du territoire et de développement durable.

2- Les Parties appliquent les dispositions de cet Accord dans la limite de leurs disponibilités budgétaires, et conviennent régulièrement des plans d'action précisant les activités à réaliser de même que les sources et les modalités de leur financement.

Article 9

Protection de la propriété intellectuelle

Les informations obtenues dans le cadre du présent Accord et qui ne sont pas protégées par des droits de propriété intellectuelle peuvent devenir accessibles aux deux Parties, moyennant pondération casuistique, sauf si les Parties en conviennent autrement.

Article 10

Respect des Conventions Internationales

Les conventions internationales sur la matière objet du présent Accord qui lient les deux Parties prévaudront sur les dispositions du Présent Accord.

Article 11

Règlement des différends

Tout différend portant sur l'interprétation ou l'application du présent Accord sera réglé par voie diplomatique à travers des négociations.

Article 12

Amendements

1- Le présent Accord peut faire l'objet d'amendements à la demande de l'une des Parties.

2- Les amendements entreront en vigueur conformément à l'article 13.

b) L'émission des avis et suggestions à caractère législatif, ainsi que l'élaboration de programmes et la réalisation de projets par chacune des Parties;

c) La participation réciproque de fonctionnaires et d'experts à des activités et à des projets organisés ou réalisés au Maroc et/ou au Portugal, et la tenue de rencontres maroco-portugaises à l'occasion des manifestations internationales;

d) L'envoi d'experts et de stagiaires en vue de permettre l'échange d'informations et d'expériences et d'assurer le transfert de technologies et de savoir-faire;

e) La mise en oeuvre de programmes de formation conjoints visant à former des spécialistes dans les domaines spécifiés dans le cadre de cet Accord;

f) La fourniture d'une assistance technique à la Partie qui le souhaite sous forme de programmes communs;

g) La participation conjointe au montage et à l'exécution de projets définis par les deux Parties;

h) Toute autre forme de coopération convenue par les Parties.

Article 6

Supervision

La mise en œuvre des mesures prévues dans le présent Accord sera supervisée par les Ministères chargés de l'environnement et de l'aménagement du territoire des deux Parties qui devront établir une liaison avec leurs administrations respectives ainsi qu'avec toutes les autres organisations non gouvernementales opérant dans ce domaine.

Article 7

Comité de suivi

1- La mise en œuvre des mesures prévues dans le présent Accord sera assurée par un Comité de suivi composé de quatre (4) responsables, experts ou personnes ressources. Chacune des Parties désignera deux de ces personnes.

2- Le Comité de suivi aura comme objectif la promotion et le renforcement de la coopération en matière de protection de l'environnement, d'aménagement du territoire et de coordination des projets de coopération bilatéraux arrêtés d'un commun accord par les Parties qui pourront, pour atteindre cet objectif, avoir recours au financement international.

3- Le Comité du suivi est convoqué après l'entrée en vigueur du présent Accord pour les réunions ordinaires qui auront lieu au minimum une fois par an, alternativement au Maroc et au Portugal. Les réunions extraordinaires auront lieu dans le pays qui en demande la tenue.

c) Elaboration de plans de rénovation et de réhabilitation de l'environnement urbain;

d) Développement local par le renforcement et la promotion des tissus productifs dans la perspective d'un développement durable;

e) Exécution des obligations nationales, incluant le processus de conclusion des conventions internationales;

f) Planification et aménagement des ressources hydriques dans des situations de déficit d'eau et de sécheresse par la mise en place de systèmes d'approvisionnement en eaux et traitement d'eaux résiduelles;

g) Mise en place d'actions de récupération et de protection des ressources hydriques dans le cadre d'une gestion intégrée de l'eau par bassin versant, revégétalisation des massifs, reforestation, lutte contre l'érosion et l'envasement des retenues d'eau;

h) Contrôle de la pollution des eaux marines, des estuaires, des eaux intérieures de surface et des eaux souterraines;

i) Prévention et lutte contre les catastrophes naturelles;

j) Sensibilisation, éducation environnementale et formation dans les domaines de l'environnement et de l'aménagement du territoire;

k) Transfert des eaux usées urbaines et industrielles, gestion des déchets solides en particulier des déchets hospitaliers et industriels, et renforcement des capacités des acteurs locaux dans ces domaines;

l) Utilisation rationnelle et durable des ressources avec l'introduction d'activités économiques respectant l'environnement;

m) Transfert de technologies, renforcement des capacités et diversification de l'économie dans le cadre de la Convention Cadre des Nations Unies sur les Changements Climatiques, adopté à New York, le 9 mai 1992;

n) Energies nouvelles et renouvelables;

o) Renforcement des mesures et instruments économiques visant la promotion de l'environnement et du développement durable;

p) Partenariat euro-méditerranéen et coopération dans les programmes de l'Union Européenne;

q) Tout autre domaine relatif à la protection et à l'amélioration de l'environnement retenu par les Parties;

Article 5

Formes de coopération

La coopération à développer entre les Parties revêtira les formes suivantes:

a) L'échange d'informations sur les programmes en matière de protection de l'environnement, d'aménagement du territoire et de développement durable des deux pays et l'échange de publications et de revues scientifiques et techniques;

Article 1

Objectifs de la coopération

1- Les Parties s'efforceront de prendre des mesures concrètes et de mettre en place des mécanismes financiers destinés à soutenir leurs efforts face aux problèmes liés à l'urbanisation effrénée, à la dégradation de l'environnement urbain, à la pollution industrielle, aux changements climatiques, à la dégradation de la biodiversité, à la désertification et à l'insuffisance des moyens financiers pour la mise en œuvre effective de toute politique et stratégie en matière de protection de l'environnement, d' aménagement du territoire et de développement durable.

2- La coopération entre les Parties, dans les domaines scientifique, technique et technologique doit notamment favoriser le développement d'échanges de connaissances et d'expériences techniques, scientifiques, économiques et commerciales.

Article 2

Principes orienteurs de la coopération

Les Parties développent leur coopération en matière d'environnement et d'aménagement du territoire sur une base d'équité, d'égalité de droits et d'avantages mutuels dans le cadre de la législation de leurs pays respectifs.

Article 3

Facilités octroyées dans le cadre de la coopération

Afin de poursuivre les objectifs du présent Accord, les Parties favorisent l'établissement et le développement des relations de coopération entre leurs organismes publics et privés en matière de protection de l'environnement, d'aménagement du territoire et de développement durable.

Article 4

Domaines de la coopération

Les domaines de la coopération en matière d'environnement et d'aménagement du territoire reconnus d'une importance particulière pour les Parties sont les suivants:

a) Aspects institutionnelles, législatifs et réglementaires;

b) Conception de modes et d'outils de développement et d'aménagement des zones sensibles (écosystèmes montagneux, littoral, zones humides et zones naturelles protégées);

ACCORD DE COOPERATION DANS LES DOMAINES DE L'ENVIRONNEMENT ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE

ENTRE LE ROYAUME DU MAROC ET LA REPUBLIQUE PORTUGAISE

Le Royaume du Maroc et la République Portugaise, ci-après dénommés les Parties,

Conscients de l'importance de la protection et de l'amélioration de l'environnement pour le bien-être des générations présentes et futures;

Convaincus que la pollution de l'environnement revêt un caractère transfrontalier et que la lutte contre la pollution ne peut être efficace que dans le cadre d'une coopération internationale étroite;

Conscients de la nécessité d'améliorer la pratique et des outils d'aménagement du territoire;

Tenant compte de la nécessité de mettre en place des politiques de développement durable;

Considérant que le développement et le renforcement de la coopération institutionnelle, législative, technique et scientifique dans les domaines de l'environnement et de l'aménagement du territoire contribueront au renforcement des relations entre les deux pays;

Reconnaissant l'importance de la nécessité d'encourager la synergie entre les programmes et les activités nationaux, régionaux et internationaux réalisés ou prévus dans la région méditerranéenne et la région atlantique, en particulier les projets et les mesures s'inscrivant dans le cadre de l'Accord de Coopération pour la Protection des Côtes et des Eaux de l'Atlantique du Nord-Est contre la Pollution (Accord de Lisbonne, signé le 17 octobre 1990);

Respectant et soutenant la Déclaration de Rio et les dispositions adoptées lors de la session extraordinaire de l'Assemblée Générale des Nations Unies de juin 1997 relatives à l'aide financière et au transfert de technologies;

Tenant compte de la Déclaration du Sommet Mondial pour le Développement Durable, tenu à Johannesburg du 26 août au 04 septembre 2002;

Sont convenus des dispositions suivantes:

Dahir n° 1-10-139 du 18 joumada II 1443 (21 janvier 2022) portant publication de l'Accord de coopération dans les domaines de l'environnement et de l'aménagement du territoire, fait à Rabat le 17 avril 2007 entre le Royaume du Maroc et la République portugaise.

LOUANGE A DIEU SEUL !

(Grand Sceau de Sa Majesté Mohammed VI)

Que l'on sache par les présentes – puisse Dieu en élever et en fortifier la teneur !

Que Notre Majesté Chérifienne,

Vu l'Accord de coopération dans les domaines de l'environnement et de l'aménagement du territoire, fait à Rabat le 17 avril 2007 entre le Royaume du Maroc et la République portugaise ;

Considérant les notifications réciproques de l'accomplissement des formalités nécessaires pour la mise en vigueur de l'Accord précité,

A DÉCIDÉ CE QUI SUIT :

Sera publié au *Bulletin officiel,* à la suite du présent dahir, l'Accord de coopération dans les domaines de l'environnement et de l'aménagement du territoire, fait à Rabat le 17 avril 2007 entre le Royaume du Maroc et la République portugaise.

Fait à Bouznika, le 18 joumada II 1443 (21 janvier 2022).

Pour contreseing :

Le Chef du gouvernement,

AZIZ AKHANNOUCH.

*

* *

Article 24 : Dénonciation

Cet Accord demeure en vigueur pour une durée de cinq (5) ans, et sera reconduit automatiquement pour la même durée, à moins que l'une des Partie Contractantes notifie par écrit à l'autre Partie Contractante, par voie diplomatique, son intention de le dénoncer six (6) mois avant la fin de la durée de sa validité.

La dénonciation par l'une des Parties prend effet six (6) mois après la date de réception de sa notification par voie diplomatique par l'autre Partie.

En foi de quoi, les soussignés dûment mandatés par leurs Gouvernements respectifs ont signé le présent Accord en deux exemplaires originaux en langues arabe et française, les deux textes faisant également foi.

Fait à Rabat, le 23 février 2010.

Pour le Gouvernement du Royaume du Maroc	Pour le Gouvernement de la République du Congo
Karim GHELLAB **Ministre de l'Equipement et des Transports**	Martin Parfait Aimé **COUSSOUD-MAVOUNGOU** **Ministre Délégué chargé de la Marine Marchande**

Article 20 : Commission Maritime Mixte

1. En vue de l'application effective du présent Accord et afin de faciliter les consultations en matière de Marine Marchande, les Parties Contractantes constituent une Commission Maritime Mixte, composée de représentants désignés par les Autorités Compétentes des deux Parties Contractantes.

2. Cette commission se réunit en cas de besoin, sur proposition de l'une des Parties Contractantes dans un délai de trois mois, à partir de la date de réception de la proposition précitée.
3. Cette Commission est habilitée à présenter aux Parties Contractantes toute recommandation qu'elle juge utile pour la consolidation et le renforcement de la coopération entre les deux pays en matière de Marine Marchande.

Article 21 : Consultations

1. La Commission est consultée pour tout litige pouvant surgir quant à l'interprétation ou l'exécution du présent Accord.

2. Si le litige n'est pas résolu après consultations de la Commission, il sera soumis aux Autorités Compétentes pour des négociations directes.

3. Si le litige ne peut être résolu par les négociations directes entre les Autorités Compétentes des deux Parties Contractantes, ces dernières ont alors recours à la voie diplomatique.

Article 22 : Entrée en vigueur

Le présent Accord est appliqué provisoirement dès sa signature et définitivement dès que les deux Parties Contractantes se sont mutuellement notifiées, par voie diplomatique, l'accomplissement des procédures relatives à son entrée en vigueur.

La date de réception de la dernière notification est la date d'entrée en vigueur.

Article 23 : Amendements

Tout amendement au présent Accord accepté par les Parties Contractantes entre en vigueur à une date déterminée par l'échange de notes diplomatiques, une fois accomplies les procédures internes par chacune des Parties Contractantes.

2. Pour l'évènement de mer qui survient à un navire de l'une des deux Parties Contractantes, dans les eaux sous juridiction nationale de l'autre Partie Contractante et qui nécessite l'ouverture d'une enquête nautique, les Autorités Maritimes Compétentes des deux Parties Contractantes doivent coopérer pour un bon déroulement de cette enquête et pour l'échange des informations y afférentes.

3. Si un navire de l'une des deux Parties Contractantes est l'objet d'un évènement de mer entraînant sa perte dans les eaux sous juridiction nationale de l'autre Partie Contractante, sa cargaison et ses provisions de bord ne sont pas passibles des droits de douanes, à condition qu'elles ne soient pas mises à la consommation locale.

Article 17 : Formation dans le domaine maritime et portuaire.

Les deux Parties Contractantes œuvrent à coordonner les activités de leurs centres et écoles de formation maritime et portuaire en vue d'une utilisation optimale des capacités offertes en matière d'échange d'informations et d'expériences.

Chacune des deux Parties Contractantes facilite l'accès à la formation théorique et pratique, la qualification, le perfectionnement, le recyclage et l'échange d'expériences aux ressortissants de l'autre Partie Contractante.

Article 18 : Reconnaissance des titres et diplômes.

Chacune des deux Parties Contractantes reconnaît les diplômes professionnels maritimes et les titres de navigations maritimes délivrés et agrées par l'autre Partie Contractante, à conditions qu'ils remplissent les conditions minimales de formation et de qualification prévues par les conventions internationales en vigueur.

Article 19 : Assistance, Conseil et Information

Les Parties Contractantes s'accordent mutuellement assistance, conseil et information demandés dans les limites de leurs ressources concernant toutes les affaires maritimes y compris la sécurité des vies humaines et des biens en mer, la prévention et la lutte contre la pollution en mer par les navires, la recherche et le sauvetage maritimes et la formation du personnel maritime à condition que lesdits assistance, conseil et information demandés ne soient pas en contradiction avec leurs lois et/ou les dispositions des conventions internationales auxquelles elles sont parties.

1. Les conséquences de l'infraction affectent le territoire de l'Etat où le navire se trouve ;
2. L'infraction est de nature à compromettre l'ordre et la sécurité publics ;
3. L'infraction est commise contre une personne étrangère à l'équipage ;
4. L'institution d'une poursuite est indispensable pour la répression du trafic de stupéfiants, d'armes à feu et d'explosifs.

Article 13 : Exercice du transport maritime.

1. Les deux Parties Contractantes œuvrent à :
   - L'organisation du trafic maritime entre les deux Parties Contractantes en vue d'une meilleure exploitation de leurs flottes maritimes ;
   - L'exploitation commune de lignes par leurs compagnies maritimes.
2. Les navires de chacune des Parties Contractantes ont le droit de naviguer entre les ports des deux Parties Contractantes, ouverts au trafic commercial international et d'effectuer des transports de passagers et de marchandises entre les Parties Contractantes dans le respect de la législation et réglementation nationales.

Article 14 : Représentation des compagnies maritimes

Les compagnies de transport maritime de chacune des deux Parties Contractantes ont le droit d'avoir sur le territoire de l'autre Partie des représentations nécessaires à leurs activités maritimes, conformément à la législation en vigueur dans cette Partie Contractante.

Article 15 : Investissement mixte

Les deux Parties Contractantes encourageront la création de projets et de sociétés mixtes d'investissement dans le domaine maritime, le développement de leurs flottes marchandes et les activités de leurs ports ainsi que la mise en place d'accords spécifiques à cet effet entre les secteurs concernés dans les deux pays.

Article 16: Evènements de mer

1. Si un navire de l'une des deux Parties Contractantes fait naufrage, échoue ou subit une avarie importante près des côtes de l'autre Partie Contractante, les Autorités Compétentes de cette dernière accordent aux membres de l'équipage, aux passagers ainsi qu'au navire et à sa cargaison, les mêmes protection et assistance qu'à un navire battant son propre pavillon.

4. Les personnes titulaires des documents d'identité mentionnés à l'article 10 ci-dessus qui ne possèdent par la nationalité de l'une des Parties Contractantes reçoivent les visas d'entrée ou de transit requis sur le territoire de l'autre Partie Contractante à condition que la réadmission sur le territoire de la Partie Contractante qui a délivré le document d'identité soit garantie.

5. Dans le cas où un membre de l'équipage d'un navire de l'une des Parties Contractantes, titulaire des documents spécifiés à l'article 10 ci-dessus, débarque dans un port de l'autre Partie Contractante pour des raisons de santé, de nécessité de service ou pour toute autre raison tenue pour valable par l'Autorité Maritime Compétente de cette dernière, ladite Autorité prend les mesures nécessaires permettant à ce membre d'équipage de

   a) rester sur le territoire de cette autre Partie Contractante afin de recevoir un traitement médical ou d'être hospitalisé ;
   b) retourner dans son pays d'origine aussitôt que possible ;
   c) rejoindre un autre port pour embarquer sur un navire de la première Partie Contractante selon le cas.

6. Le commandant d'un navire d'une Partie Contractante se trouvant dans un port de l'autre Partie Contractante ou tout membre d'équipage désigné par lui a le droit de rendre visite au représentant officiel de son Pays ou au représentant de sa compagnie de navigation maritime.

7. Chacune des Parties Contractantes accorde au représentant officiel de l'autre Partie Contractante ou à une personne déléguée par lui le libre accès aux ports afin de lui permettre de porter assistance aux navires, passagers ou membres d'équipages et/ou de sauvegarder la cargaison.

8. Nonobstant toute disposition contraire à cet Accord, l'entrée, le séjour et la sortie des membres d'équipage d'un navire d'une Partie Contractante, sur le et à partir du territoire de l'autre Partie Contractante sont assujettis aux lois et règlements en vigueur sur ce territoire. Chacune des Parties Contractantes se réserve le droit d'interdire sur son territoire l'entrée et le séjour de tout membre d'équipage dont elle juge la présence indésirable.

Article 12 : Poursuites judiciaires contre un membre d'équipage

Lorsqu'un membre d'équipage d'un navire d'une Partie Contractante commet à bord de ce navire une infraction pendant que le navire se trouve dans les eaux territoriales de l'autre Partie Contractante, les Autorités de cette Partie Contractante, en cas de poursuite judiciaire contre ce membre d'équipage, doivent aviser au préalable la Mission Diplomatique ou Consulaire de l'Etat dont le navire bat pavillon, sauf si :

2. les autres documents de bord émis ou reconnus par une des Parties Contractantes sont également reconnus par l'autre Partie.

3. les certificats de jauge émis par l'Autorité Maritime Compétente d'une Partie Contractante ou par un organisme reconnu par celle-ci sont reconnus dans les ports de l'autre Partie Contractante. En cas de litige, l'Autorité Maritime Compétente du pays du port statue conformément aux dispositions de l'article 12 de la convention internationale de 1969 sur le jaugeage des navires.

Article 10 : Documents d'identité des gens de mer

1. Chacune des Parties Contractantes reconnaît les documents d'identité de marin délivrés par l'Autorité Maritime Compétente de l'autre Partie Contractante.

2. Lesdits documents d'identité sont :

   a) Pour le Royaume du Maroc
      - Le Livret Maritime

   b) Pour la République du Congo
      - Le livret professionnel maritime.

Article 11 : Droits reconnus aux gens de mer titulaires des documents d'identité.

1. Le membre d'équipage d'un navire de l'une des deux Parties Contractantes en possession des documents spécifiés à l'article 10 ci-dessus peut, dans un port de l'autre Partie Contractante, débarquer et se rendre dans la ville où le port est situé, conformément aux lois et règlements de cette Partie.

2. Tout changement dans la composition de l'équipage d'un navire doit être mentionné sur le rôle d'équipage et communiqué aux Autorités Compétentes dans le port où le navire séjourne.

   Lors de leur descente à terre et de leur retour à bord du navire, ces membres d'équipage doivent se soumettre aux contrôles réglementaires de sortie et d'accès au port.

3. Les membres d'équipage d'un navire de l'une des Parties Contractantes débarqués dans les ports de l'autre partie contractante sont rapatriés à la diligence du consignataire du navire, les frais de rapatriement étant à la charge de ce dernier pour le compte de l'armateur ou pour le compte de l'affréteur qui emploie l'équipage.

2. les Parties Contractantes sont tenues de prendre toutes les dispositions nécessaires pour faciliter sur leurs territoires respectifs, le transit des marchandises destinées aux pays voisins.

3. le paiement par un navire d'une partie contractante des charges et droits portuaires dans un port de l'autre Partie Contractante est effectué en une devise librement convertible, conformément à la réglementation de change en vigueur.

4. les recettes et revenus perçus sur le territoire d'une Partie Contractante par les compagnies de navigation enregistrées sur le territoire de l'autre Partie Contractante peuvent être utilisés pour le paiement de tous charges et droits sur le territoire de la première partie contractante ou transférés, conformément à la réglementation en vigueur régissant les transactions monétaires et le contrôle des changes.

5. la réglementation douanière en vigueur sur le territoire de l'une ou de l'autre Partie Contractante est applicable à tous les chargements et pièces de rechange embarques par les navires de l'une des Parties Contractantes dans les ports de l'autre Partie Contractante.

6. dans le cas de navires affrétés, les clauses de cet article réglementant les questions fiscales s'appliquent uniquement aux dépenses portées au débit de l'affréteur, conformément au contrat d'affrètement.

7. chacune des Parties Contractantes assiste, dans la mesure du possible et dans les limites des lois et règlements applicables, les navires de l'autre Partie Contractante dans ses ports et facilite l'exécution des formalités qui y sont appliquées en vue de réduire leur temps d'escale.

8. Le règlement du fret au titre des opérations de transport maritime entre les deux Parties Contractantes s'effectue en monnaie librement convertible et acceptée par elles, conformément à la législation des changes en vigueur dans chacune des deux Parties Contractantes.

Article 8 : Obligations particulières incombant aux navires en Escale

Les navires des Parties Contractantes s'abstiennent de tout acte pouvant porter atteinte à la paix, à l'ordre ou à la sécurité de l'Etat, ainsi que de toute activité n'étant pas en rapport direct avec leur mission et leur escale.

Article 9 : Documents de bord et nationalité des navires

1. Chacune des Parties Contractantes reconnaît la nationalité des navires telle qu'établie par les documents se trouvant à bord de ces navires et délivrés par l'Autorité Maritime Compétente telle que définie à l'article 1er.

Article 5 : Application des lois et règlements

1. les lois et règlements de l'une des Parties Contractantes, relatifs à la navigation maritime, au trafic maritime, à la sécurité et sûreté maritimes, aux frontières, aux douanes, aux devises, à la santé et à la réglementation vétérinaire et phytosanitaire s'appliquent aux navires de l'autre partie contractante dans les limites des espaces maritimes sous sa juridiction.

2. les passagers, les équipages, les armateurs et chargeurs sont tenus de se conformer, soit personnellement, soit par l'intermédiaire d'un tiers agissant en leur nom et pour leur compte, aux lois et règlements régissant, sur le territoire de chaque Partie Contractante, l'entrée, le séjour et la sortie des passagers, équipages ou marchandises.

3. les Parties Contractantes conviennent que les dispositions de toutes les conventions internationales maritimes qu'elles ont ratifiées ainsi que les règlements internationaux appropriés, s'imposent à elles.

4. les dispositions du présent accord ne portent pas préjudice aux droits et obligations acquis des Parties Contractantes vis-à-vis des autres conventions internationales auxquelles elles sont parties.

5. les dispositions à l'égard de la taxation ou de l'exemption de la taxation, des revenus et des profits tirés des affaires dans le domaine du transport maritime dans le territoire de l'une des Parties Contractantes, font l'objet d'un accord séparé à conclure entre les deux parties Contractantes.

Article 6 : Activités réservées à l'armement national

Les dispositions du présent Accord ne s'appliquent pas au trafic de cabotage réservé au seul pavillon national ainsi que les services de pilotage, de remorquage et d'assistance réservés aux entreprises des Parties Contractantes.

N'est pas considéré comme cabotage le fait pour les navires d'une Partie Contractante d'opérer d'un port de l'autre partie contractante à un autre pour décharger des marchandises provenant de l'étranger ou pour charger des marchandises à destination de l'étranger.

Article 7 : Traitement des navires dans les ports

1. chacune des Parties Contractantes assure, dans ses ports, aux navires, marchandises, passagers ainsi qu'aux membres d'équipage de l'autre partie contractante, les mêmes facilités qu'à ses propres navires, marchandises, passagers et membres d'équipage. Elle doit appliquer les mêmes droits et redevances portuaires aussi bien à ses propres navires qu'à ceux de l'autre Partie Contractante.

b) ayant son siège social sur le territoire de l'une des deux Parties Contractantes ;
c) ou étant reconnue en qualité de compagnie maritime par l'Autorité Maritime Compétente.

8. « **Chargeur** » : tout exportateur ou importateur de marchandises par mer.

Article 2 : Objet

Le présent Accord a pour objet, notamment de :

- Etablir et promouvoir les relations maritimes entre le Royaume du Maroc et la République du Congo ;
- assurer une meilleure coordination du trafic maritime bilatéral et du transport maritime y afférent ;
- prévenir toutes mesures de nature à porter préjudice au développement des transports maritimes entre les deux Pays ;
- développer la coopération technique en matière de formation, d'assistance, et d'échanges d'informations dans le domaine maritime ;
- Promouvoir la coopération entre les opérateurs économiques du secteur des transports maritimes ;
- contribuer de manière générale au développement des relations économiques et commerciales entre les deux Pays.

Article 3 : Champ d'application

Le présent Accord s'applique au territoire du Royaume du Maroc d'une part, et au territoire de la République du Congo d'autre part.

Les navires de chacune des Parties Contractantes interviennent dans le transport de marchandises entre les ports respectifs des parties contractantes.

Article 4 : Engagement des Parties Contractantes

1. Les Parties Contractantes s'engagent à coopérer de façon à éliminer tous les obstacles qui pourraient entraver le développement de la navigation entre les ports des deux pays.

2. Les Parties Contractantes encourageront les armements nationaux à prendre les mesures nécessaires pour assurer des services de transport performants dans l'intérêt mutuel des armateurs et des chargeurs des deux pays et, à conclure des partenariats pour garantir une participation effective de leurs flottes au trafic maritime entre les deux pays.

- pour la République du Congo: Le Ministre chargé de la Marine Marchande et les fonctionnaires d'autorité auxquels il a délégué tout ou partie de ses pouvoirs.

2. « **Navire d'une Partie Contractante** » : tout navire de commerce immatriculé dans le territoire de cette partie et battant son pavillon conformément à sa législation. Il s'entend également de tout navire affrété.

3. « **Navire affrété** » : tout navire immatriculé dans un Etat tiers et affrété en totalité par une ou plusieurs compagnies maritimes légalement constituées sur le territoire de l'une ou de l'autre Partie Contractante.

Néanmoins, le terme « **navire** » et « **navire affrété** » d'une partie contractante, ne désigne pas :

a) Les navires au service exclusif des forces armées ;
b) Les navires de recherche hydrographique, océanographique, et/ou scientifique ;
c) Les navires de pêche ;
d) Les navires employés dans la navigation de cabotage entre les ports de chaque partie contractante et les navires employés dans la navigation intérieure ;
e) Les unités employées pour l'apprentissage, le pilotage, le lamanage, le remorquage, le sauvetage et l'assistance maritime ainsi que dans les opérations d'appui aux activités maritimes « off-shore » ;
f) Les navires à propulsion nucléaire ;
g) Les navires sous normes.

4. « **Armement national** » : toute compagnie de navigation maritime enregistrée sur le territoire de l'une ou de l'autre partie contractante et reconnue comme telle par l'Autorité Maritime Compétente de chacune des Parties Contractantes.

5. « **Port** » d'une Partie Contractante désigne tout port y compris les rades, de chacune des parties contractantes ouvert à la navigation internationale.

6. « **Equipage** » : l'ensemble des personnes (y compris le capitaine) inscrites sur le rôle d'équipage employées en quelque qualité que ce soit à bord du navire pour son entretien, sa conduite et son exploitation ou pour servir les personnes se trouvant à bord.

7. « **Compagnie maritime** » : toute compagnie répondant aux conditions ci-après :

a) appartenant effectivement au secteur public et /ou privé de l'une des Parties Contractantes ou les deux en même temps ;

ACCORD DE COOPERATION

DANS LE DOMAINE MARITIME

ENTRE

LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DU MAROC ET LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE DU CONGO

Le Gouvernement du Royaume du Maroc et le Gouvernement de la République du Congo ci-dessous dénommés « Parties Contractantes »,

Reconnaissant les principes de souveraineté, d'égalité et d'intégrité territoriale des Etats,

Reconnaissant la nécessité d'entretenir des relations amicales entre eux et les peuples de leurs pays respectifs.

Prenant en considération des dispositions des conventions internationales pertinentes auxquelles les deux pays sont parties,

Conscients des avantages qui peuvent résulter d'une coopération étroite entre eux,

Désireux d'assurer la prospérité et le développement soutenus de leurs pays respectifs,

Désireux de se porter mutuellement assistance et conseil dans le domaine maritime et des questions y afférentes,

Conviennent de ce qui suit :

Article 1er : Définitions

Aux fins du présent Accord, on désigne par :

1. « **Autorité Maritime Compétente** » :

-pour le Royaume du Maroc: Le Ministre chargé de la Marine Marchande et toute autre Autorité à laquelle il a délégué tout ou partie de ses pouvoirs,

Dahir n° 1-10-137 du 18 joumada II 1443 (21 janvier 2022) portant publication de l'Accord de coopération dans le domaine maritime, fait à Rabat le 23 février 2010 entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de la République du Congo.

LOUANGE A DIEU SEUL !

(Grand Sceau de Sa Majesté Mohammed VI)

Que l'on sache par les présentes – puisse Dieu en élever et en fortifier la teneur !

Que Notre Majesté Chérifienne,

Vu l'Accord de coopération dans le domaine maritime, fait à Rabat le 23 février 2010 entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de la République du Congo ;

Considérant les notifications réciproques de l'accomplissement des formalités nécessaires à la mise en vigueur de l'Accord précité,

A DÉCIDÉ CE QUI SUIT :

Sera publié au *Bulletin officiel,* à la suite du présent dahir, l'Accord de coopération dans le domaine maritime, fait à Rabat le 23 février 2010 entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de la République du Congo.

Fait à Bouznika, le 18 joumada II 1443 (21 janvier 2022).

Pour contreseing :

Le Chef du gouvernement,

AZIZ AKHANNOUCH.

*

* *

LES CATEGORIES DE PERMIS DE CONDUIRE DELIVRES EN REPUBLIQUE DU BENIN

N°	CATEGORIES	DEFINITIONS
1	A1	Vélomoteurs, cyclomoteurs et autres véhicules pourvus d'un moteur thermique dont la cylindrée n'excède pas 75 cm^3
2	A2	Motocyclettes avec ou sans side-car, tricycles et quadricycles à moteur de plus de 75 cm^3 de cylindrée et n'excédant pas 400 cm^3
3	A3	Motocyclettes de plus de 400 cm^3 de cylindrée
4	B	Véhicules de moins de 10 places et dont le poids total autorisé n'excède pas 3.500 Kg
5	C	Véhicules de transport de marchandises ou de matériels de plus de 3.500 Kg et n'excédant pas 18.000 Kg
6	C1	Véhicules affectés au transport de matériels ou de marchandises dont le poids total en charge excède 18.000 Kg (Véhicule isolé ou ensemble articulé)
7	D	Véhicules de transport en commun de personne de plus de 9 places assises ou transportant plus de 9 personnes
8	E	Véhicules des catégories B et TCR attelés d'une remorque dont le poids total en charge excède 750 Kg mais ne dépassant pas 3.500 Kg
9	F	Véhicules de la catégorie B spécialement aménagés pour les infirmes.

Tableau de correspondance des catégories de permis de conduire marocains et béninois

Permis de conduire marocains		Permis de conduire béninois	
Catégories	**Véhicules correspondants**	**Catégories**	**Véhicules correspondants**
J	-Motocycles à deux roues dont la cylindrée est supérieure à 50 cm3 sans excéder 125 cm		
A	-Motocycles à deux roues avec ou sans side dont la cylindrée est supérieure à 50 cm3 -Véhicule à trois ou quatre roues ayant plus de 50 cm3 de cylindrée sans dépasser 125 cm3.		
B	-Véhicule de transport de personnes comportant outre le siège du conducteur huit places assises au maximum. -Véhicule de transport de marchandises dont le poids total en charge n'excède pas 3500 kg.		
C	Véhicules de transport de marchandise dont le poids total en charge > à 3500kg.		
D	Véhicules de transport de personnes comportant outre le siège du conducteur plus de huit places assises.		
E	Véhicules de catégorie B, C ou D attelés d'une remorque de plus de 750 kg.		
F	Véhicule de catégorie A ou B spécialement aménagés pour infirmes.		

ARTICLE 3

Le titulaire d'un permis de conduire établi par l'une des deux Parties peut obtenir, par échange, un permis de conduire équivalent, délivré par l'autorité de l'autre Partie sans avoir à subir un examen de conduite théorique et pratique.

ARTICLE 4

1- Des modèles des permis de conduire des deux pays sont joints au présent Accord.

2- Un tableau de concordance des catégories de permis de conduire marocains et béninois, est également annexé.

ARTICLE 5

1- Le présent Accord entrera en vigueur trente (30) jours après la date de la dernière notification relative à l'accomplissement des procédures requises pour son entrée en vigueur.

2- L'Accord sera valable pour une durée indéterminée. Il pourra être dénoncé, à tout moment par l'une des deux Parties Contractantes moyennant un préavis écrit de trois (3) mois.

Fait à Cotonou, le 15 juin 2004 en deux exemplaires en langues arabe et française. Les deux textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement du Royaume du Maroc

Mohamed BENAÏSSA
Ministre des Affaires Etrangères et de la Coopération

Pour le Gouvernement de la République du Bénin

Rogatien BIAOU
Ministre des Affaires Etrangères et de l'Intégration Africaine

* * *

Accord
entre
le Gouvernement du Royaume du Maroc
et
le Gouvernement de la République du Bénin
relatif
à
la Reconnaissance Réciproque des Permis de Conduire

Le Gouvernement du Royaume du Maroc et le Gouvernement de la République du Bénin, ci-après dénommés les "Parties Contractantes" ;

Désireux de faciliter la circulation routière sur le territoire des deux pays;

Ont convenu ce qui suit :

ARTICLE 1

Les Parties Contractantes reconnaissent réciproquement les permis de conduire nationaux valables délivrés par les autorités des deux pays.

ARTICLE 2

Le titulaire d'un permis de conduire établi par l'une des deux Parties Contractantes peut conduire, sur le territoire de l'autre Partie, les véhicules des catégories pour lesquelles le permis de conduire est valable selon la législation nationale de l'autorité qui l'a délivrée.

L'échange des permis de conduire devra se faire conformément aux réglementations de chacune des Parties Contractantes.

Le permis retiré à la suite d'une demande d'échange de la part de la Partie Contractante qui a effectué cet échange, est restitué à l'autre Partie qui a délivré le permis de conduire national. Cette dernière pourra à son tour restituer le permis de conduire échangé en cas de retour définitif du bénéficiaire dans son pays d'origine.

La Partie Contractante qui a reçu le permis de conduire retiré pour échange, s'engage à aviser l'autre Partie de l'éventualité d'annulation ou de falsification du document sur la base duquel a été délivré le nouveau permis de conduire.

Dahir n° 1-10-69 du 18 joumada II 1443 (21 janvier 2022) portant publication de l'Accord fait à Cotonou le 15 juin 2004 entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de la République du Bénin relatif à la reconnaissance réciproque des permis de conduire.

LOUANGE A DIEU SEUL !

(Grand Sceau de Sa Majesté Mohammed VI)

Que l'on sache par les présentes – puisse Dieu en élever et en fortifier la teneur !

Que Notre Majesté Chérifienne,

Vu l'Accord fait à Cotonou le 15 juin 2004 entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de la République du Bénin relatif à la reconnaissance réciproque des permis de conduire ;

Considérant les notifications réciproques de l'accomplissement des formalités nécessaires à la mise en vigueur de la Convention précitée,

A DÉCIDÉ CE QUI SUIT :

Sera publié au *Bulletin officiel,* à la suite du présent dahir, l'Accord fait à Cotonou le 15 juin 2004 entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de la République du Bénin relatif à la reconnaissance réciproque des permis de conduire.

Fait à Bouznika, le 18 joumada II 1443 (21 janvier 2022).

Pour contreseing :

Le Chef du gouvernement,

AZIZ AKHANNOUCH.

*

* *

ARTICLE 7

Le présent Accord entrera en vigueur après l'accomplissement des formalités nécessaires prévues par la législation nationale de chacune des Parties Contractantes.

Il est conclu pour une durée de quatre (4) années renouvelable par tacite reconduction à moins que l'une des Parties Contractantes n'ait, six (6) mois auparavant, notifié par écrit à l'autre Partie son intention de le dénoncer.

La dénonciation ne pourrait porter atteinte à la réalisation des projets en cours d'exécution.

ARTICLE 8

Chacune des Parties Contractantes pourra demander la révision totale ou partielle du présent Accord dans les mêmes conditions que celles prévues à l'article 7 ci-dessus.

Fait à Ouagadougou le 02 mars 2005 en deux exemplaires originaux, en langues arabe et française, les deux textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement du Royaume du Maroc	Pour le Gouvernement du Burkina Faso
Taib FASSI FIHRI Ministre Délégué aux Affaires Etrangères et à la Coopération	Youssouf OUEDRAOGO Ministre d'Etat, Ministre des Affaires Etrangères et de la Coopération Régionale

- La formation des formateurs en maroquinerie et en électricité bâtiment ;
- Le renforcement de la capacité d'accueil du dispositif de formation de l'Agence Nationale pour l'Emploi (ANE).

ARTICLE 3

Les Parties Contractantes feront appel aux moyens matériels et humains disponibles dans les deux pays pour l'exécution des projets à réaliser dans le cadre de la coopération bilatérale, triangulaire et multilatérale.

ARTICLE 4

La mise en œuvre du présent Accord fera l'objet de programmes annuels d'activités définis conjointement par les deux Parties Contractantes.

ARTICLE 5

Pour l'exécution du présent Accord, les Parties Contractantes constituent un comité technique qui sera chargé :

-de la préparation des programmes annuels ;
-de la définition des modalités d'application et en particulier les sources de financement, les procédures…;
-du suivi de l'exécution de ces programmes ;
-de l'évaluation des réalisations.

Des experts du domaine peuvent être désignés par les autorités compétentes pour participer aux travaux dudit comité.

ARTICLE 6

A moins que les Parties Contractantes n'en disposent autrement, l'Etat d'envoi prendra en charge les frais de transport international de ses ressortissants et l'Etat d'accueil prendra en charge les frais de séjour et ceux relatifs aux visites, formations et contacts appropriés.

La prise en charge des frais mentionnés au paragraphe précédent s'effectuera dans le cadre des disponibilités et procédures budgétaires de chacune des Parties Contractantes.

ACCORD DE COOPERATION ENTRE LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DU MAROC ET LE GOUVERNEMENT DU BURKINA FASO

EN MATIERE DE FORMATION PROFESSIONNELLE ET D'EMPLOI

Le Gouvernement du Royaume du Maroc d'une part, et le Gouvernement du Burkina Faso d'autre part, dénommés ci-après les «Parties Contractantes » ;

-Dans le but de renforcer les relations d'amitié existant entre les deux pays ;

-Animés par une volonté commune de développer la coopération en matière de formation professionnelle et d'emploi ;

Ont convenu des dispositions suivantes :

ARTICLE 1

Les Parties Contractantes conviennent de développer un échange permanent d'informations et d'expériences en matière de Formation Professionnelle et d'Emploi et de favoriser les actions de coopération susceptibles d'offrir des opportunités de qualification professionnelle aux jeunes ruraux et urbains et de contribuer ainsi à la lutte contre la pauvreté.

ARTICLE 2

La Coopération entrant dans le cadre du présent Accord porte, notamment, sur :

- L'échange d'expérience dans le domaine de la formation professionnelle et de l'emploi ;
- La formation professionnelle des jeunes en maroquinerie et en électricité- bâtiment ;
- La promotion de l'auto-emploi ;
- Formation de courte durée au Maroc des cadres en charge de la formation professionnelle et de l'emploi ;

Dahir n° 1-09-185 du 18 joumada II 1443 (21 janvier 2022) portant publication de l'Accord de coopération en matière de formation professionnelle et d'emploi, fait à Ouagadougou le 2 mars 2005 entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement du Burkina Faso.

LOUANGE A DIEU SEUL !

(Grand Sceau de Sa Majesté Mohammed VI)

Que l'on sache par les présentes – puisse Dieu en élever et en fortifier la teneur !

Que Notre Majesté Chérifienne,

Vu l'Accord de coopération en matière de formation professionnelle et d'emploi, fait à Ouagadougou le 2 mars 2005 entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement du Burkina Faso ;

Considérant les notifications réciproques de l'accomplissement des formalités nécessaires à la mise en vigueur de l'Accord précité,

A DÉCIDÉ CE QUI SUIT :

Sera publié au *Bulletin officiel,* à la suite du présent dahir, l'Accord de coopération en matière de formation professionnelle et d'emploi, fait à Ouagadougou le 2 mars 2005 entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement du Burkina Faso.

Fait à Bouznika, le 18 joumada II 1443 (21 janvier 2022).

Pour contreseing :

Le Chef du gouvernement,

AZIZ AKHANNOUCH.

*

* *

Pages

Accord de coopération dans les domaines de l'environnement et de l'aménagement du territoire entre le Royaume du Maroc et la République portugaise.

Dahir n° 1-10-139 du 18 joumada II 1443 (21 janvier 2022) portant publication de l'Accord de coopération dans les domaines de l'environnement et de l'aménagement du territoire, fait à Rabat le 17 avril 2007 entre le Royaume du Maroc et la République portugaise...... 24

Pages

Accord-cadre de coopération entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de la Roumanie.

Dahir n° 1-11-58 du 18 joumada II 1443 (21 janvier 2022) portant publication de l'Accord-cadre de coopération fait à Marrakech le 7 novembre 2008 entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de la Roumanie...... 31

ISSN 0851 - 1217

ROYAUME DU MAROC

BULLETIN OFFICIEL

EDITION DES CONVENTIONS INTERNATIONALES

Prix du numéro : 20 DH

EDITIONS	TARIFS D'ABONNEMENT		
	AU MAROC		A L'ETRANGER
	6 mois	1 an	
Edition générale	250 DH	400 DH	A destination de l'étranger, par voies ordinaire, aérienne ou de la poste rapide internationale, les tarifs prévus ci-contre sont majorés des frais d'envoi, tels qu'ils sont fixés par la réglementation postale en vigueur.
Edition de traduction officielle	150 DH	200 DH	
Edition des conventions internationales	150 DH	200 DH	
Edition des annonces légales, judiciaires et administratives	250 DH	300 DH	
Edition des annonces relatives à l'immatriculation foncière	250 DH	300 DH	

ABONNEMENT

IMPRIMERIE OFFICIELLE
RABAT - CHELLAH
Tél. : **05.37.76.50.24 - 05.37.76.50.25**
05.37.76.54.13
Compte n° :
310 810 101402900442310133
ouvert à la Trésorerie Préfectorale de Rabat
au nom du régisseur des recettes
de l'Imprimerie officielle

Sont insérés dans cette édition les textes des conventions internationales en langue arabe ou en langue étrangère lorsqu'aux termes de ces conventions, lesdits textes font foi soit seuls, soit concurremment avec les textes en langue arabe

SOMMAIRE

Pages

Accord de coopération en matière de formation professionnelle et d'emploi entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement du Burkina Faso.

Dahir n° 1-09-185 du 18 joumada II 1443 (21 janvier 2022) portant publication de l'Accord de coopération en matière de formation professionnelle et d'emploi, fait à Ouagadougou le 2 mars 2005 entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement du Burkina Faso. 3

Pages

Accord entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de la République du Bénin relatif à la reconnaissance réciproque des permis de conduire.

Dahir n° 1-10-69 du 18 joumada II 1443 (21 janvier 2022) portant publication de l'Accord fait à Cotonou le 15 juin 2004 entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de la République du Bénin relatif à la reconnaissance réciproque des permis de conduire. 7

Accord de coopération dans le domaine maritime entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de la République du Congo.

Dahir n° 1-10-137 du 18 joumada II 1443 (21 janvier 2022) portant publication de l'Accord de coopération dans le domaine maritime, fait à Rabat le 23 février 2010 entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de la République du Congo. 12